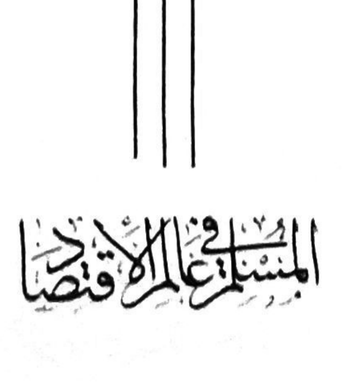

المسلم في عالم الاقتصاد

مالك بن نبي

مشكلات الحضارة

المسلم في عالم الاقتصاد

إصدار
ندوة مالك بن نبي

بسم الله الرحمن الرحيم

تصوير ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
عن ط - ١٩٧٩ م



طبع بالأوفست في دار الفكر هاتف (٢١١١١٦٦/٢١١٠٤١) ، برقياً (فكر)
ص . ب (٩٦٢) دمشق - سورية Tx FKRMGS 411745 Sy

بسم الله الرحمن الرحيم

في عام ١٩٧١ ، ترك أستاذنا مالك بن نبي ، رحمه الله ، في المحكمة الشرعية في طرابلس لبنان ، وصية سجلت تحت رقم ٦٧/٢٧٥ في ١٦ ربيع الثاني ١٣٩١ الموافق ١٠ حزيران ١٩٧١ ، وقد حملني فيها مسؤولية كتبه المعنوية والمادية .

وتحملاً مني لهذه الرسالة ، ووفاءً لندوات سقتنا على ظمأ صافي الرؤية ، رأيت تسمية مايصدر تنفيذاً لوصية المؤلف بـ « ندوة مالك بن نبي » .

والتسمية هذه ، دعوة إلى أصدقاء مالك بن نبي وقارئيه ، ليواصلوا نهجاً في دراسة المشكلات ، كان قد بدأه .

وهي مشروع نطرحه كنواة لعلاقات فكرية ، كان رحمه الله يرغب في توثيقها .

وإنني لأرجو من أصدقاء مالك وقارئيه ، مساعدتنا على حفظ حقوق المؤلف في كل ما ينشر بالعربية أو الفرنسية مترجماً من قبل المترجمين أو غير مترجم . فقد حمّلني ، رحمه الله ، مسؤولية حفظ هذه الحقوق ، والإذن بنشر كتبه . فإن وجدت طبعات لم تذكر فيها إشارة إلى إذن صادر من قبلنا ، فهذه طبعات غير مشروعة ، ونرجو إبلاغنا عنها .

طرابلس لبنان ١٨ ربيع الأول ١٣٩٩
١٥ شباط (فبراير) ١٩٧٩

عمر مسقاوي

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

لم يكن المسلم عندما فتح عينيه في عالم الاقتصاد ، بعد أن نالته الصدمة الاستعمارية ، سوى قنّ يسخّر لكل عمل يريده الاستعمار ، فينتج المطاط في حقول الهند الصينية (فيتنام) ، والفول السوداني في إفريقيا الاستوائية ، والأرز في بورما ، والتوابل والكاكاو في جاوه (اندونيسيا) ، والخمور في الشمال الافريقي .

لم تكن له في هذه الأعمال صلة موضوعية بعالم الاقتصاد ، ولا تربطه بعمله صلة ذات طابع مشروع ، لم يكن « المنتج » الذي يُرعى حقه ، ولا « المستهلك » الذي ترعى حاجته ... لقد كان أداة عمل مستمر فقط ، بحيث لم يتكون لديه « وعي اقتصادي » ولا تجربة ولا خبرة في عالم اقتصاد غريب عليه بكل مفاهيمه ، وبنائه ومصالحه الأجنبية . ثم من ناحية أشمل ، ومهما كان حظه في محيطه الاستعماري ، كان يجري عليه قانون التقليد كما يجري على كل كائن فقد صلته بعالمه الأصيل ففقد أصالته . فكان عندئذ أميَل لتقليد « الحاجات » منه إلى تقليد « الوسائل » لأنه فقد وعيه الحضاري أيضا ، فيصير في مرحلة أولى مقلداً بقدر استطاعته للحاجة التي أفرزتها حياة غيره دون أن يفكر في صنع وسيلة إشباعها ، ثم في مرحلة ثانية ، إذا تحقق استقلال بلاده ، يصير الى تقليد الحاجات الواردة وتقليد الوسائل المستوردة كيفما اتفق له ، ولو على حساب سيادة البلاد.

وإذا ما تابعنا هذا الوضع في خطوات أخرى ، نراه في المجال السياسي يتحول إلى مشكلات سياسية لا بد أن تواجهها الحكومات الاسلامية ، وفي المجال الاقتصادي يتحول إلى قضية نظرية تحاول نخبة مثقفة معالجتها على أسس علم اقتصاد وضعت على تجارب وخبرات العالم الذي أنجب آدم سميث وكارل ماركس ، وهكذا تبتدىء قصتنا في صورتها الجديدة .

فالانسان الذي استسلم للتقليد في العادات والأذواق ، وبصورة عامة في تقليد ما يكتظ به عالم أشياء شيّده غيره ، يصبح في المجال النظري مقلداً للأفكار التي صاغتها تجارب وخبرات غيره . بحيث إذا ما عدنا ، لموقف نخبتنا المثقفة في المجال الاقتصادي نرى هذه النخبة تقف مجرد موقف اختيار بين ليبرالية آدم سميث ومادية ماركس ، كأنما ليس للمشكلات الاقتصادية سوى الحلول التي يقدمها هذا أو ذاك دون وقوف وعبرة عند أسباب فشل أو نصف النجاح لخطط التنمية التي طبقت على أساس الليبرالية أو المادية ، في العالم الثالث ما عدا الصين ، بعد الحرب العالمية الثانية .

بينما نرى تجربة مثل التي أجريت في أندونيسيا قد تضمنت كل شروط النجاح سواء من ناحية الإمكانيات المادية في أغنى بلاد الله من حيث الثروة الطبيعية والبشرية ، أو من الناحية الفنية لأن واضع خطتها الدكتور شاخت الرجل الذي نهض باقتصاد المانيا قبيل الحرب العالمية الثانية من نقطة الصفر تقريباً ومع ذلك نراها فشلت فشلاً ذريعاً .

ولو وقفنا على الأقل متأملين أسباب هذا الفشل لاستفدنا منه درساً اقتصاديا لا تقدمه لنا المدرسة الليبرالية ولا المدرسة المادية ، ولأدركنا أولاً أن المخططات الاقتصادية تتضمن شروطاً ضمنية أو شرطاً ضمنياً على الأقل ليس من اختصاص واضعيها الالتفات اليه ، فالدكتور شاخت كان بلا جدال ، أجدر من يضع مخططاً اقتصادياً مثل الذي وضعه لبلاده قبيل الحرب ، ولكنه خطط لأندونيسيا فوضع ضمنا خطته على قاعدة معادلة اجتماعية خاصة بالشعب الألماني وأجنبية عن الشعب

الأندونيسي .[1] فما كان إذن لمخططه أن ينجح لأنه فقد منذ لحظته الأولى شرطاً أساسياً .

والآن إذا عدنا للحديث عن مثقفينا في المجال الاقتصادي ، نرى أنهم وقفوا موقف اختيار وتفضيل بين آدم سميث وماركس ، بينما كانت القضية ولا زالت قضية تطعيم ثقافي للمجتمع الاسلامي يمكنه من استعمال إمكانياته الذهنية والجسمية وبصورة عامة تجعل كل فرد فيه ينشط على أساس معادلة اجتماعية تؤهله لإنجاح أي مخطط اقتصادي .

أو بعبارة أخرى فالديناميكية الاقتصادية ليست هي هذه النظرية أو تلك الخاصة بعلم الاقتصاد ، بل هي مرتبطة بجوهر اجتماعي عام قد نجده ، على حد سواء ، في تجربة اليابان الرأسمالية أو تجربة الصين الشيوعية بعد ١٩٤٩ ، خصوصاً بعد أن عدلت ثورتها الثقافية بين ١٩٦٦ ـ ١٩٦٨ ، المعادلة الاجتماعية في الفرد الصيني ذاته .

ثم إذا عدنا مرة أخرى إلى موقف مثقفينا من القضية الاقتصادية نراهم يصنفون صنفين ، لا على أساس فني بل على أساس أخلاقي ، صنف لا يبالي بعقيدته في انحيازه لنظرية اقتصادية معينة ، ويلقب أو يلقب نفسه بالتقدمي لأنه يدعي الماركسية ، وصنف ينحاز مبدئياً الى الليبرالية لأنه يتجنب المادية والالحاد بحافز إسلامه .

فهذا الصنف الأخير هو الذي يهمنا بالذات ، لا لأنه مسلم فحسب ، بل لأنه كان أخصب من الصنف الأول في الدراسات الاقتصادية ، كما يدل على ذلك عدد الأطروحات ودسامتها ، مثل الأطروحة التي قدمها أمام جامعة أميركية طالب مسلم، ذكر لي اسمه وعنوان أطروحته أثناء رحلتي الى الولايات المتحدة آخر السنة المنصرمة .

---

(١) سنبين في احد الفصول اثناء الدراسة ما نعني بالمعادلة الاجتماعية .

فهذا الطالب ذكر لي باعجاب زملائه وبتقدير أساتذته لأنه تفوق في معالجة موضوع « الاستثمار بلا ربا » •

وهذا الموضوع الشائك يستحق فعلاً كل الاعجاب والتقدير ، وإنما يبقى لنا أن نلاحظ أن هذا الاجتهاد الفذ قد انصرف ضمنا إلى محاولة توفيق بين الاسلام والرأسمالية ، ويا حبذا لو بذله صاحبه في اكتشاف طريق آخر ما عدا الاستثمار المالي ، لدفع عجلة الاقتصاد •

وبالتالي نرى الاقتصاديين الإسلاميين وكأنهم بعد أن اختاروا ضمنا المبدأ الليبرالي ، يريدون وضع المسحة الإسلامية عليه بحيث نرى الجهود الحميدة تنصرف بصورة عامة ، إلى دراسة النظم المالية في الاقتصاد ، كأنما هي الأمر الأساسي في الاقتصاد •

بينما نرى أن هذه النظم banques سواء أكانت متعاملة على أساس الربا أم لا ، ليست إلا جانبا من عالم الاقتصاد الحديث ، بحيث لو فقد هذا الجانب أو تضاءل مثلما يحدث الآن في التوجيه الاقتصادي الصيني، فلأن النشاط الاقتصادي يستطيع مواصلة حركته الديناميكية وسيبقى قائما أو يعيد قيامه بفضل مقدراته الأخرى مثلما حدث في ألمانيا بعد الحرب الثانية عندما انطلقت تجربة المستشار ايرهارت في خطواتها الأولى بلا رصيد من ذهب أو فضة أعني بلا تدخل مالي قائم أو غير قائم على الربا •

وهذه الظروف الصعبة التي يواجهها مجتمع ناشىء مثل الصين أو مجتمع يعيد بناءه مثل المانيا هي الظروف المواتية التي تقدم أصدق صورة عن الجوانب الأساسية في عالم الاقتصاد ، قبل أن تتم بناءاته المكتملة سواء في صورة اقتصاد ليبرالي أو في صورة اقتصاد ماركسي •

يجب إذن على شبابنا المهتم بالاقتصاد أن يخلي أولا ذهنه من الجوانب المذهبية الاضافية في المنطلق ، أو التنظيمية التي تكتسبها القضية الاقتصادية في الطريق كوسائل إدارة أو إشراف ورقابة •

وهذه الدراسة بالذات هي مجرد محاولة تصفية لموضوع الاقتصاد في الأذهان من الجوانب الاضافية التي تطرأ عليه سواء في صورة ضرورة فنية تنشأ في الطريق أو كضرورة سياسية تتسلط عليه لرقابة عمليتي الانتاج والتوزيع طبقا لمبادىء ومسلمات مذهبية معينة .

فان وفقنا في هذه التصفية فهو ذلك وما أجرنا إلا على الله ، وإن كان غير ذلك فلنا أجر من لفت النظر إلى ضرورة هذه التصفية سواء بالنسبة للمفاهيم أو لبعض النظم الاقتصادية ، ويبقى أجران لمن يوفق فيها كل التوفيق .

ولا نختم هذه المقدمة دون أن نقول كلمة ، (وربما هي تصفية في مجال آخر يتصل بالاقتصاد) بصدد الحوار الذي نشأ في العالم الاسلامي حيث نرى المختصين بالاقتصاد ، يوجهون العتاب أو اللوم الى الفقهاء ويرمونهم أحيانا بالجمود .

يجب أن ننزه فقهاءنا عن هذا العتاب ، ونقول إنه ليس من اختصاصهم أن يدلوا على الحلول الاقتصادية سواء مستنبطة من القرآن والسنة أو غير ذلك ، وإنما اختصاصهم أن يقولوا في شأن الحلول التي يقدمها أهل الاختصاص هل هي تطابق أو لا تطابق الشريعة الاسلامية وعلى الله نتوكل وهو حسبنا .

بيروت في ١٩٧٢/٣/٧

م. ب. ن

الجزء الأوّل

عموميات البحث

صورة العلاقات الاقتصادية الراهنة في العالم

الاقتصاد والاقتصادانية

حدود الاختيار الإسلامي بين المناهج الموجودة

صورة العلاقات الاقتصادية الراهنة في العالم

إن النظرية الماركسية التي ترد المشكلة الانسانية كلها إلى العوامل الاقتصادية تغفل بعض الأشياء الجوهرية في الظاهرة الاجتماعية أو تغض من شأنها •• ولكن هذه النظرية صادقة في الحدود التي يمكن أن تفسر فيها الظاهرة الاجتماعية تفسيراً اقتصادياً •

وفي هذه الحدود الواسعة يعتبر « الاطار الانساني » الممتد من طنجة إلى جاكرتا شاشة من المباني والتكوينات الاقتصادية ، ويعتبر « النموذج الاجتماعي » ــ الجائع العاري ــ الذي نراه في شرق المحور في كلكتا وفي غرب المحور في تونس ثمرة لهذه المباني ، وتلك التكوينات •

وعليه فمن الممكن أن نتحدث في هذه الحدود عن حتمية اقتصادية تضغط بثقل قضائها على مصير الشعوب الاسلامية ولكن هذا القضاء لا دخل فيه للميتافيزيقا ، وهو ليس قضاء مطلقاً نهائياً ، بل هو عارض طارىء من أعراض التاريخ أو هو بمثابة الزمن الميت في النمو المادي لتلك الشعوب ، يتفق مع تلك الأوضاع الشخصية الموروثة التي تتنافى مع الأوضاع الاقتصادية التي حددتها وفرضتها الحضارة الغربية •

ولقد ظهرت الآثار الاجتماعية لهذا التنافي منذ اللحظة التي وقع فيها الرجل المسلم في الأحبولة الاستعمارية ، فأصبح العميل المستعبد المستغل للاقتصاد الحديث ، دون أن يجد في نفسه ، وفي تقاليده وفي عاداته الوسيلة الكافية كيما ينتزع نفسه من تورطه ، وهكذا بدأ عصر الحتمية الاقتصادية بالنسبة له مع بدء

العصر الاستعماري • ولم يخلصه تحرره السياسي بصفة عامة من التورط الاقتصادي ، فان المشكلة أولاً ذات طابع نفسي حيث إن المعنى الاقتصادي لم يظفر في ضمير العالم الاسلامي بنفس النمو الذي ظفر به في الغرب ، في ضمير الرجل المتحضر ، وفي حياته •

والحق أن الاقتصاد في الغرب قد صار منذ قرون خلت ركيزة أساسية للحياة الاجتماعية ، وقانوناً جوهرياً لتنظيمها •

أما في الشرق فقد ظل على العكس من ذلك في مرحلة الاقتصاد الطبيعي غير المنظم حتى إن النظرية الوحيدة التي تناولت تأثير العوامل الاقتصادية في التاريخ وهي نظرية ابن خلدون قد ظلت حروفاً ميتة في الثقافة الإسلامية ، حتى نهاية القرن الأخير •

فلم يقبل المجتمع الشرقي تحت تأثير احتياجاته الداخلية على أن يضع نظرية اقتصادية كما حدث في المجتمع الغربي ، حين وضع الرأسمالية أو الشيوعية •

إنه لم يقبل على هذا بسبب ما انطوى عليه من نفسية خاصة منعقدة على « الزهد » كمثل أعلى منذ قرون ، وإن فقهاً اقتصادياً يستلهم خطته ومفاهيمه من مثل كهذا ، ويصدر عنه لا يمكنه بداهة أن يعبر بنفس الدقة العلمية عن فكرة (المنفعة) الخاصة بالرأسمالية ، أو عن فكرة (الحاجة) الخاصة بالنظرية الماركسية فالزهد والمنفعة والحاجة ثلاث حقائق لا يمكن أن تدخل في اطراد اجتماعي واحد ، وفي واقع اقتصادي واحد • فقد كان هناك إذن عنصر تنافر أساسي بين الأوضاع الشخصية الموروثة في البلاد الإسلامية وبين التكوينات الاقتصادية التي وضع أسسها العصر الاستعماري •

وهناك عنصر آخر يتمتع بنفس الطابع النفسي ، ويجب أن نحسب له حسابه في هذا التنافي ، ذلك العنصر هو فكرة الزمن التي تعد أساسية جداً في تنظيم العمل في العالم الحديث تبعاً لنظرية تايلور Taylor حيث سيطرت هذه النظرية

على مفاهيم المقدرة الإنتاجية فساعة (الكرونومتر) التي تستخدم في حساب الثواني تستخدم في نفس الوقت في تسعير الإنتاج • وليس قولهم (الوقت عملة Time is Money) من قبيل اللعب بالكلمات بل هو تعبير دقيق عن الواقع المادي في نظر الانجليز • فجميع ألوان النشاط في المجتمع الصناعي الحديث تنمو في حدود الزمن المادي ، وتتقوّم بساعات عمل ، أما في البلدان المتخلفة فإنهم لم يجربوا هذه العملة الخاصة إذ تنمو ألوان النشاط والعمل بصورة تقليدية في حدود الزمن الميتافيزيقي أي في نطاق الأبدية ، لأنه لا يهدف الى تشييد صرح « القوة »، ولا يطبق مبادئها المتنافية مع الأوضاع النفسية ، كما نرى ذلك في تاريخ الصين ، حيث ظلت الثقافة الصينية الكلاسيكية مثلاً تعلن احتقارها البالغ زمناً طويلاً لقواد الحرب ، أولئك (الأدوات) التقليدية « للقوة » •

وإذن فلقد كان التنافي بين هذه المباني الموروثة ، وبين ألوان العمل المنظم الموقت في المجتمع الحديث ، كان هذا التنافي أمراً محتوماً •

وبذا نفهم من أول وهلة كيف تتبدد الأوهام أثناء محاولة بعض البلدان الإسلامية تحقيق استقلالها الاقتصادي بعد أن حققت استقلالها السياسي ، فأخذت تستشير لهذه الغاية بعض الخبراء الاقتصاديين ، ولم تلبث التجربة أن برهنت لهم على أن « الحالة » في علم الأمراض الاقتصادية ليست كما يحدث في الطب من « اختصاص الدكتور » • ولقد رأينا في الواقع الدكتور « شاخت » وهو يعطي مثل هذه الاستشارات ولقد كان بكل تأكيد خير من يقوم بهذه المهمة حيث رشحه نجاحه في « حالة » سابقة ، وهو نجاحه الهائل في تخطيط الاقتصاد الذي تحمل جهداً ضخماً لبلد دخل الحرب العالمية الثانية دون أن يكون لديه رصيد كبير من الذهب •

لقد تمنوا عموماً أن يكرر الدكتور شاخت هذه المعجزة خارج بلاده ، ولكنهم رأوا أنه لم يستطع تكرارها ، وإنما رأينا في مقابل ذلك ما يعد أكثر إفادة في نظرنا ، وهو أن المعجزة قد تكررت من تلقاء نفسها ، أي بدون مساعدة

الدكتور شاخت في ألمانيا الغربية كما في ألمانيا الشرقية ودون رصيد كاف من الذهب في كلا البلدين ، وأيضاً دون الاعتماد على المصانع التي استمد منها الرايخ الثالث قوته ، ثم هدمها المنتصرون في الحرب أو فككوها . واليوم وبعد عشر سنوات من الانهيار التام ينهض الاقتصاد الألماني ، ويستعيد مكانه في العالم على جانبي ما سمي « بالستار الحديدي » ، وعليه فلو كان هناك درس نستفيده من هذا البعث الرائع فلن يكون سوى أن نقول : إن مبدأ اقتصادياً لا يمكن أن يكون له أثره ، ومقدرته التامة على التأثير إلا في الظروف التي يتفق فيها مع تجربة اجتماعية معينة .

والواقع أن هذه المقدرة لا تصدر عن ظروف اقتصادية محضة ، كما ترينا التجربة الألمانية ، تلك التي بدأت سيرها من الصفر في الناحية الاقتصادية ، منذ عشر سنوات . فإن هناك معادلة شخصية هي التي تهمنا إلى أقصى حد في مضمون هذه المقدرة ، ولا شك في أن الدكتور شاخت قد أعطى في « استشاراته » الأفرسيوية خير آرائه التي يمكن أن تصدر عن معادلته الشخصية ، تلك المعادلة التي شكلتها الظروف النفسية والزمنية للوسط الألماني ، هذه الظروف التي تكون مقياساً ضمنياً لا تؤتي نصائح الخبير واستشاراته تأثيرها الكامل إذا خرجت عن حدوده ، وأي فن اجتماعي أو مبدأ اقتصادي لا يمكن أن يكون صادقاً إلا إذا وجد في وضع لا يتعارض فيه مع عناصر المعادلة الشخصية السائدة في الوسط الذي يراد تطبيقه فيه ، ولكي تؤتي النظريات الاقتصادية تأثيرها الاجتماعي فيجب ألا يقتصر في دراستها على منصة الجامعة كعلم وقف على بعض المتخصصين ، بل يجب أن يطبق هذا العلم على التجارب الجماعية التي يقف فيها وعي كل فرد وإدراكه أمام المشاكل المادية ، مقدماً بذلك لعلم المتخصصين ظروف صلاحيته للتأثير .

وعملياً يجب أن تسير النظرية الاقتصادية جنباً الى جنب مع النظرية السياسية ، كيما تحيل المبدأ النظري الى قانون للعمل والنشاط ، فتضمه بذلك

إلى دوافعه وإلى نسقه وأسلوبه • والطريقة الوحيدة التي يصبح بها المبـدأ أو الفكرة جزءاً من التاريخ هي أن يتحول الى « عمل » ، الى دافع عمل ، الى طاقة عملية ، الى إمكانية عمل • ولقد تكوّن « علم » الاقتصاد الاشتراكي على يـد ماركس وانجلز • ولكن تأثيره بدأ مع تكوين « الضمير » الاشتراكي منذ ثورة أكتوبر ١٩١٧ ، فلقد صب نشاط لينين ومدرسته مبدأ الاقتصاد الاشتراكي في نفسية الشعب الروسي ، وفي عقليته ، وفي حركته ، أو ديناميكيته • فالاقتصاد الاشتراكي إذن هو ثمرة التوفيق بين « علم » هو العلم الماركسي وبين « ضمير » هو وعي الطبقات • وبدون أن نصدر هنا حكماً مطلقاً ، أي حكماً على هـذا التوفيق كقيمة إنسانية وإنما كحقيقة ، فإننا نقرر أنه هو الذي ولّد ما يسمونه « الطفرة الانتاجية Economie de choc » •

فطريقة الاسطخانوفية Stakhanovisme التي كانت عنصراً جوهرياً في خلق الواقع الاقتصادي الراهن في الاتحاد السوفيتي هي قبل كل شيء نتيجـة للظروف النفسية الجديدة ، ونتيجة البناء العقلي الجديد •

فأي « مشورة » تهدف إلى وضع نظام اقتصادي أو إصلاح نقائصه ينبغي إذن من حيث المبدأ ــ ويصعب عند التطبيق ــ أن تضع في حسابها العناصر غير الاقتصادية ، وبهذا نلتقي مرة أخرى مع أسبقية « عالم الحياة الاجتماعي » على « المهندس الاجتماعي » عندما نبدأ من الأساس ، وفي هذا المستوى ، أي في بداية أي تجربة اجتماعية لا يكون الأمر فقط أن نحل معادلة اقتصادية ، بل أن نكيفها طبقاً لمعادلة شخصية معينة • وأي تجربة تغفل في بدايتها هذه العلاقة الأساسية لا تكون سوى تجربة نظرية مقضي عليها بالفشل • ولو أردنا أن نستخلص من هذا الكلام نتيجة صادقة لبناء اقتصاد إسلامي ، فمن اللازم أن نفكر في الشروط الفنية التي يتطلبها التوفيق بين معادلة إنسانية معينة خاصة بالبلدان المتخلفة ، وبين المعادلة الاقتصادية للقرن العشرين • إن الاستعمار لم يحاول تحقيق هذا التوفيق في استثماره للبلدان المستعمَرة ، حيث كان العمل استرقاقا وعبودية

يستهدف إثراء المستعمِر أكثر من أن يهدف الى إعاشة المستعمَر ، وبذلك انحطت فكرة « العمل » على يديه أخلاقياً واجتماعياً ، فليس العمل وسيلة لكسب العيش ، بل هو طريقة لإرضاء مطالب السلطة التي توزع الخبز ، علماً بأن «الخبز» الذي يحصلون عليه بهذه الكيفية ليس حقاً ، وإنما هو منحة ، وبذلك هدمت تصرفات الاستعمار الوضع المتعارف عليه ، ولكنها حين أدخلت الرجل المستعمَر في خضم العصر الاقتصادي لم تترك له أي وسيلة لحل مشاكله ، وهكذا انحط الاستعمار برجل التأمل والنظر . وبدلاً من أن يدخله في جهاز نظامه الخاص فيجعل منه الرجل ذا الوعي الاقتصادي Homo économicus إذا به يتخذ منه آلة في هذا الجهاز ، أي في الاقتصاد الاستعماري ، وبهذا ينتقل الرجل المستعمَر فقط من المرحلة التأملية الى المرحلة النباتية التي لم تكن له فيها « حاجة » فأصبحت له حاجات لا يملك أي وسيلة منظمه وعادية لإشباعها .

فلقد نمّى الاستعمار في نفسيته خوف الجوع الذي يظهر في جميع طبقات المجتمع المستعمَر ، خلق منه الرجل الجائع دائماً ، وخلق منه الرجل الذي يخاف دائماً من الجوع ، وهاتان الصورتان من صور الخوف ، قد حطما عند الكائن المستعمَر كل إمكانية للتكيف مع التكوينات والأوضاع الاقتصادية في القرن العشرين .

ففي أفريقيا الشمالية مثلاً تخشى الطبقة البورجوازية الجوع ، ويتجلى خوفها في صورة « بنطة hypergastrisme » تدل عليها حالة تلك الأسرة الجزائرية التي تستهلك لاستعمالها الخاص مائة كيلو من الزبدة في الشهر « عام ١٩٣١ » . ويتجلى خوف الجوع في الطبقة الكادحة في صورة « مسغبة hypogastrisme » ولا سيما عند هؤلاء الآلاف من العمال في أفريقيا الشمالية، الذين يذهبون للعمل في فرنسا ، ويموتون نتيجة نقص التغذية ، الذي لا يتلاءم مع وسائلهم الجديدة أو مع المناخ والعمل في المصانع .

وهكذا لم يقدّم الاستعمار نظاماً للتلمذة الاقتصادية إلى البلاد المستعمَرة،

حيث لم يعدل في الواقع التكوينات الشخصية طبقاً للتكوينات الاقتصادية الجديدة ، بل إنه فرض في هذه البلاد حكم العبودية الاقتصادية فحسب ، ذلك الحكم الذي ترك طابعه البارز على نفسية الطبقات البورجوازية ، كما تركه على نفسية الطبقات الكادحة •

فاللجوء الى « استشارات » المتخصصين في هذه الظروف لإنهاض حالة اقتصادية متعثرة أو منهارة ، يجعلها استشارات لا أثر لها بحيث لا تكون سوى طريقة « سحرية » تستمد مبدأها من الثقة التي نخلعها على صاحبها « الدكتور » • إن من الواجب ان ننظر إلى المشاكل الاقتصادية في طبيعتها البشرية والا انتهى بنا الأمر الى نتائج نظرية •

فهناك ظاهرة أثارت دهشة المراقبين وهي أن الدخل قد هبط في بعض البلاد التي تحررت من نير الاستعمار بحوالي ١٦٪ على أثر تحررها ، ومن الممكن بلا شك أن نفسر هذا الهبوط بإرجاعه جزئياً الى الأوضاع والتكوينات الاقتصادية العالمية ، وبناء على العوامل السياسية التي تؤثر في مرحلة انتقال مضطربة ، فإن للعوامل ذات الطابع الاستراتيجي تأثيراً على السوق العالمية • وبالتالي على الأسواق المحلية وهو تأثير لا يمكن إغفاله هنا ، ولكن في هذا الهبوط جزءاً متصلاً بالعوامل النفسية ، أي بعناصر المعادلة الإنسانية الخاصة بتلك البلاد ، حيث تتجلى فيها النزعات المحلية وتأثيرها المعطل الذي لا يظهر طالما وجدت قواها الإنتاجية تحت سيطرة النظام الاستعماري عوامل منشطة أخرى • ولا سيما العمل الاجباري الذي ذاقته أندونيسيا ، والذي لا زال يطبق في بعض مناطق إفريقيا الغربية الفرنسية على الرغم من صدور « دستور العمل » الجديد •

وتبرز الأهمية الاقتصادية لهذا التعطيل بصورة جلية إذا ما وضعناها بجانب رقم « ٢٠٪ » وهو الذي يمثل النسبة التقريبية المستثمرة من الدخل في تلك البلاد• فمن اللازم إذن أن تتناول المشكلة الاقتصادية في هذه البلاد من أساسها • أي ابتداء من عناصرها النفسية •

وفي هذا المستوى يكون حلها منحصراً في تكوين « وعي اقتصادي » بكل ما يستتبعه في التكوين الشخصي للفرد ، وفي عاداته ، وفي نسق نشاطه ، وفي مواقفه أمام المشاكل الاجتماعية .

وفي هذا الميدان أكثر من أي ميدان آخر يدخل الرجل المسلم مرغماً ، في عالم حديث تسيطر عليه مقاييس معينة القدرة على التأثير ، وربما لزمنا أن نخفف من حدة هذه المقاييس التي خلقت في المجتمع الصناعي الانسان الآلي . ولكن القدرة على التأثير كما لاحظ أحد الصحفيين السويسريين إن لم تكن الهدف الأسمى للانسانية فإن قدراً معيناً منها لازم على أية حال ، إذ بدونه لا يكون المجتمع منتجاً . حتى من الناحية العقلية ...[1]

فالأمر بالنسبة للفرد ، كما هو بالنسبة للمجتمع ، يتعلق بأن نحقق أقصى حد ممكن من القدرة التأثيرية ، ولكن العكس يحدث غالباً في البلدان المتخلفة ، حيث تقل الوسائل بسبب درجة النمو الاجتماعي ، وهي فضلا عن ذلك معطلة عن الاستعمال بفعل بعض النقائص النفسية ، ولقد قدمنا هذا المعنى في مكان آخر[2] حيث بينا في ضوء بحث قمنا به إذ ذاك في مدينة جزائرية صغيرة أن نسبة ميزانية الضروريات إلى الكماليات والتوافه هي نسبة ٥٪ : ٩٥٪ وربما أدى البحث مع اختلاف الأرقام إلى نفس النتائج النسبية سواء في المستوى القومي أم في المستوى الفردي . ففي كلتا الحالتين نكون قد جمعنا الآثار السلبية التي ينتجها نفس المعامل Cofficent لأنه على علاقة بالمعادلة الشخصية التي تبرز فيها مع عناصر النمو في البلاد التي لم يتكوّن فيها بعد « الوعي الاقتصادي » . فليست إذن الوسيلة المادية فحسب هي التي تفتقدها هذه البلاد لصناعة « جورب نقودها » بل إنها تفتقد أيضاً الاستعداد العقلي الذي يبلغها هذه الغاية .

فلكي يحدد الرجل المسلم وجهته الاقتصادية يجب أن يتخلص من المعامل

---

(١) هربرت لوشي La France à l'heure de son clocher فرنسا في العهد القروي .

(٢) بحث منشور في فصل من كتاب وجهة العالم الاسلامي « Seuil » بباريس سنة ١٩٥٤ .

« المقلل » الذي يهبط بمقدرة وسائله التأثيرية • ولن يستطيع الدخول في أي اطراد للنمو الاقتصادي إلا اذا حققنا انتقاله غير المشروط من المرحلة النباتية إلى الوضع الايجابي الفعال ، باعتباره مبدأ ، بحيث نوفر له دون شرط كمية الوحدات الحرارية اللازمة لهذا الانتقال ، والضمان الأولي لكرامته النفسية ، أي أن من الواجب أن نضع المشكلة أولاً في مصطلحات « البقاء » • ووضع مشكلة الغذاء في هذا الاطار ينتج لنا مشكلة أخرى ، هي مشكلة التوظيف الكامل لموارد تلك البلاد المادية والبشرية ، فالمسألتان تندمجان منذ البداية في مشكلة واحدة تعبر عن المشكلة الاقتصادية في المجال الانساني والأخلاقي[1] فإن أي نظام اقتصادي إنما توجهه القوى الأخلاقية التي تخلع عليه تفسيراً إنسانياً وغاية تاريخية • فهو في بدايته يحمل طابع اختيار بين « المنفعة » و « الحاجة » وفكرة التوزيع فيه ، أعني ان وظيفته الاجتماعية الجوهرية تكتسب تحديدها من هذا الاختيار الأولي •

فالمذهب التجاري أو الاحتكاري القائم على أساس المنفعة أي الذي يقوم توازنه على قانون العرض والطلب يتنافس مع المذهب القائم على فكرة «الحاجة» أي الذي يتوازن على أساس مبدأ الإنتاج والاستهلاك •

فنظرية اقتصاد قائم على أساس « الحاجة » هي التي تقرر في صورة فرض « الحق » غير المشروط لكل فرد في أن يحصل على خبزه اليومي ، وبالتالي تعتبر العمل في النهاية « واجبا » يومياً عليه •

وهذا الاتجاه للاقتصاد الذي يسود شيئاً فشيئاً جميع البلاد الإسلامية يؤيده التطور العالمي الذي يتخذ نفس الاتجاه ، شيئاً فشيئاً • بل إن هذا الاتجاه قد بدأ يظهر بخاصة في بعض البلدان الغربية فاذا بالانتاج والتوزيع اللذين كانا يخضعان حتى عهد قريب لمجرد الاعتبارات التجارية الدائرة حول محور المنفعة ، إذا بهما ينجرّان نحو مذهب يدور حول فكرة « الحاجة » • ويظهر هذا في فرنسا

---

(١) ويبدو ان البلاد العربية بدات تواجه المشكلة في وضع « البقاء » • كما برهنت على ذلك التقارير الاخيرة التي اتخذتها الجزائر في قضية التشغيل العام •

في صورة محاولات تحمل طابع المشاريع الخيرية ، ولكن هذه الصورة أيضاً تترجم لنا عن تطور المفهوم الاقتصادي • ولقد كانت الصناعة الفرنسية في عام ١٩٣٦ نطبق مناهج مالتوس Malthus لكي تتخلص من فائض الانتاج ، واليوم نجدها تحاول أن توزعه عن طريق الدولة ، تلك التي توزعه دون مقابل ، كما حدث أن بدأت توزع في مطلع كل شتاء كيلو جرامين من السكر على الفقراء[١] ، وهم يوزعون $\frac{١}{٥}$ لتر من اللبن يومياً على تلاميذ المدارس الابتدائية •

وتلتزم مناجم الفحم أيضاً بضمان توزيع بالمجان للفحم طبقاً لشروط متفق عليها مع السلطات العامة •

ولا شك في أن للبلدان الاسلامية مصلحة خاصة في أن تأخذ بعين الاعتبار هذا التطور كما يمكنها أن تطابق بين الطفرة الاقتصادية والطفرة الانتاجية اللازمة لبعثها في الميدان الاقتصادي •

فبصرف النظر عن التخلف الناشيء عن عوامل نفسية في هذا الميدان حيث يجب على الشعوب أن تتداركه ، فان عليها أن تتدارك تخلفها الناشيء عن عوامل اقتصادية بحتة ، وهو التخلف الناشيء عن اقتصاد ما زال في مرحلته الابتدائية ، فلكي يصل تجهيزها الى المرحلة الثانوية ـ مرحلة التصنيع فليس له ما يعتمد عليه سوى الزراعة من ناحية ، والمواد الأولية « الخام » من ناحية أخرى ، وهذان هما ثديا الاقتصاد الاسلامي على العموم ووسيلتنا بعثه •

وإذا قابلنا من الوجهة الفكرية بين الحالين : على محور واشنطن ـ موسكو من ناحية ، وعلى محور طنجة ـ جاكرتا من ناحية أخرى ، حين نعرف المحور الأول بما نسميه « نفسية القوة » ، وحين نعبر عن الآخر بلفظ « البقاء » ، يمكن أن نقابل بينهما أيضاً من حيث طبيعة وضعهما الاقتصادي • فمن الناحية الاقتصادية نجد أنفسنا أمام محور الصناعة من جهة ، ومحور المواد الأولية من جهة أخرى •

---

(١) منذ شتاء ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦

فكل برنامج للتصنيع في البلاد الاسلامية يواجه مشكلة الإنتاج الزراعي من جهة ، ومشكلة تسويق المواد الأولية من جهة أخرى • ولقد ورد في أحد الأبحاث الحديثة التي وضعت تحت إشراف الأمم المتحدة أن مشكلة الجوع في العالم تنتج بخاصة من نقص الانتاج الزراعي في البلاد الاستوائية وما وراء الاستوائية ، أي على وجه التحديد في البلاد الاسلامية • وبهذا ندرك أن هذا النقص يؤثر أولاً وبصفة لامباشرة على « مشكلات الأساس أو القاعدة » في هذه البلاد نفسها ، وعلى نهوض اقتصادها ، وبخاصة فيما يتصل بإقحام الرجل المسلم في النشاط الاقتصادي مستهلكاً ، ومنتجاً •

ومن البدهي أن عملية إقحامه تتطلب أن نعطيه أولاً لقمة الخبز قبل أن نسلمه الفأس والمعول •

ومن هنا تظهر المصلحة التي تحققها المحاولات التي قامت بها حديثاً بعض الحكومات ، مستهدفة علاج أوجه النقص في الانتاج الزراعي ، الناتج عن استعمال وسائل الزراعة العتيقة من ناحية ، وعن طبيعة الملكية العقارية من ناحية أخرى ، فالمشكلتان مرتبطتان ببعضهما الى حد بعيد ، واستعمال الوسائل العتيقة مثلاً في إفريقيا الشمالية قد كان يفسره لنا إنشاء الاستعمار للإقطاعيات الضخمة ، التي لم تدع للفلاح الوطني أي إمكانية مادية لتعديل طريقته العتيقة • ولكننا نجد الفلاح في مصر ذلك الذي ارتبط بالأرض منذ القدم ، نجده حتى ثورة يوليه ١٩٥٢ وليس لديه من الإمكانيات المادية ما يكفيه لتعديل وسائله • وربما إلى الآن •

ومن هنا يأتي تفسير مشروع الإصلاح الزراعي الذي قام به القادة الجدد في مصر ، وقد كان من نتائجه المباشرة أنه غيّر حالة الفلاح ، ذلك الذي كان يعيش في صورة منبوذ مرتبط بالأرض برباط الاسترقاق ، فأصبح عاملاً يربطه بالأرض « وعي اقتصادي » لوضعه كمنتج وكمستهلك ، وإن هذا الإقحام الاقتصادي ليمس ٨٢٪ من مجموع الشعب المصري ، وهو يعتبر بهذا ، الإجراء الأول في تحويل اقتصاد البلاد ، والخطوة الأولى الضرورية في طريق التصنيع ، وفضلاً

عن ذلك فان نتائجه الاقتصادية الخالصة ستؤكد أهميته من الناحية النفسية والأخلاقية •

وإن انتزاع ملكية ٥٠٠ر٥٠٠ فدان مشتراة من الملاك الكبار ، ومصادرة ١٧٥ر٠٠٠ فدان من أملاك العائلة المالكة السابقة ، ليعتبر — إلى جانب كونه إجراء للإصلاح الزراعي ، يحول الرقيق الى فلاح يعتبر عملية تكوين رأسمال تحول — بما يحتوي من قوة فعالة — رأس المال العقاري إلى ميدان الاستثمار الصناعي مغيرة بذلك الأوضاع الاقتصادية في البلاد ومحتمة وجهتها الصناعية • وفي حدود التفاصيل الخاصة بكل بلد تعتبر البلدان الاسلامية في هذه المرحلة من مراحل التطور الاقتصادي التي اجتازتها نهائياً البلدان الغربية ، حين دخلت العصر الصناعي منذ قرن من الزمان • ولكن ظروف هذا التطور قد تغيرت منذ قرن تحت تأثير بعض العوامل النفسية والصناعية • فلقد تحقق اقتصاد القرن التاسع عشر في الغرب في المستوى القومي ، ولقد فات أوان هذا المستوى الآن ، أو على الأقل هو في طريقه الى الزوال • فالاقتصاد يتطور شيئاً فشيئاً نحو صورة « الاتحاد الاقتصادي » وما « البول pool » وهو الاتحاد الذي يتشكل من أكثر من قومية ، و « الاتحاد الصناعي Combinat » إلا معالم جوهرية لهذا التطور نحو اقتصاد جماعي ، يوحد الحاجات والوسائل في عدة بلاد •

ولقد أعطتنا الصين والاتحاد السوفييتي مثالاً فذاً في هذا الميدان ، حين بدأتا في دراسة مشروع مشترك وهو يتصل بإنشاء « امبراطورية زراعية Empire agricole » مشتركة في مقاطعة كازاستان السوفييتية ومقاطعة سنكيانج الصينية ، يقوم الانتاج فيها على القمح الروسي والقطن الصيني ، ويستغلان أساساً لتدعيم اتحاد صناعي تشكل على أساسه وحدة اقتصادية مهمة في العالم الشيوعي[1] • وبدهي أن مصلحة البلدان الاسلامية هي في أن تضع نصب أعينها عند أي تخطيط لاقتصادها هذا التطور ، سواء لخلق أوضاع

---

(١) ترك طبعا هذا المشروع أثناء الازمة بين البلدين •

اقتصادية متكاملة ، كالاتحاد الصيني والروسي الذي تحدثنا عنه أم لتمويل مشروع ذي مصلحة عامة كخزان أسوان ، إذا لم ننظر اليه من وجهة الاقتصاد المصري فحسب ، فان من الممكن أن يفيد هذا المشروع المملكة العربية السعودية من الناحية الزراعية ، لأن هذا البلد لا يمكنه أن يقيم في أرضه الصحراوية وسائل الانتاج الزراعي التي يحتاج اليها •

ومن الممكن أن يتكفل اتفاق ثلاثي بين السعودية ومصر والسودان بري وإخصاب منخفض القطارة الممتد من غرب الاسكندرية الى حدود ليبيا لمصلحة الدول الثلاث ، وذلك خارج نطاق الري المصري •

وعلى كل ، فان فكرة الاقتصاد الموحد تنمو وتزدهر شيئاً فشيئاً في العالم ، وهي التي ألهمت في المجال الافرسيوي واضعي مشروع كولومبو[1] فعلى الرغم من أنه وضع كملحق اقتصادي لنظرية الحد من التسرب الشيوعي Containment ويهدف فضلاً عن ذلك الى القيام بتحسينات زراعية ، فان هذا المشروع يعتبر من وجهة خاصة مثلاً مفيداً على التعاون الاقتصادي الاقليمي ، والمعروف أن ميزانيته كانت تشتمل على خمسة مليارات من الدولارات تدفع ٦٠٪ منها الدول الخمس عشر الأعضاء ، والباقي وقدره ٤٠٪ يدفعه البنك الدولي للإنشاء والتعمير • فنظرية الاقتصاد الموحد تقدم إذن أمثلة عملية في صورتين مختلفتين ، صورة خاصة بالعالم الشيوعي مثل الاتحاد الصيني السوفييتي الذي ذكرناه آنفاً ، وصورة أخرى خاصة بالعالم غير الشيوعي كمشروع كولومبو • وأكثر من ذلك فإن هذه النظرية التي تجد فيما ذكرنا تبريراً عملياً ، يمكن أن نجد منها الآن أسسها النظرية في بعض الأبحاث الأخيرة عن اقتصاد البلدان المتخلفة ، وبخاصة تلك الأبحاث التي قام بها في فرنسا « معهد علم الاقتصاد التطبيقي .I.S.E.A » وهي تعتبر في هذا الباب نوعاً من التحديد للموضوع حيث يحلل أصحابها ــ عن

---

(١) مشروع انجليزي لانعاش اقتصاديات بلدان الكومنولث الداخلة في نطاق الاسترليني في جنوب شرقي آسيا •

صد وبصفة منهجية عوامل نمو البلدان المتخلفة ، ولقد استطاعوا أن يبينوا أن
ن بين الظواهر المعوقة لهذا النمو « إبقاء الاقتصاد في نطاق قومي محدود »
لقومية الاقتصادية كالقومية السياسية ، فات أوانها بتأثير الحقائق الراهنة .
ن الاقتصاد يتطور نحو الاشتراكية[1] القومية في الداخل والاشتراكية الدولية
الخارج ، وفضلاً عن ذلك ، فإن هاتين المشكلتين تحتفظان باستقلال كلي إزاء
سياسة ، وأياً ما كانت الحلول التي نرى صلاحيتها لهما ، فإن هذه الحلول
تستتبع بالضرورة أي اتجاه مذهبي .

ولسنا نستطيع أن نقوم بفصل قاطع خير من هذا بين الاقتصاد والسياسة .
حيث نحتفظ في نفس الوقت بحرية الاختيار بين الاتجاهات العالمية ، فإن الحجج
لمذهبية لا تدعم فناً اجتماعياً أو صناعياً ، ولا تحط من قيمته . إذ الفن يعتمد على
يمته الذاتية ، وعلى مقدرته على التأثير في ظروف معينة .

فاشتراكية وسائل الإنتاج لا ترجع إلى أي مبدأ مذهبي ، بل إلى ضرورة
حددها ظروف خاصة بالوسط . وبامكانياته الحالية . وفي هذه الظروف يستطيع
لاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الأفروسيوي بعامة في ميدان التطبيق أن يستلهم
سياسة مخططة من نظام المزارع الجماعية Système Kholkhozien توفر له
لقدرة على التأثير . كذلك لا يمكننا في الميدان النظري أن نغض النظر عن أفكار
لمهندس الزراعي تيرانس مالتسيف Térence Maltsev الذي تخصص في
ستغلال الأراضي القاحلة أو نصف القاحلة ، تلك الصفة التي تنطبق على مساحات
اسعة من الرقعة الإسلامية وتنطبق على كل حال على أراضي الشمال الافريقي .
ن عجز الانتاج الزراعي في هذه المنطقة لا ينتج في الواقع عن استعمال الوسائل
عتيقة أو عن التنظيم الزراعي فحسب ، بل إنه ينتج أحياناً عن الظروف الطبيعية
قاسية . وقد لا يكون العلم قد توصل حتى الآن الى التحكم في هذه الظروف
لي يفرض بطريقة علمية توجيه الأراضي في الزراعة . ولكن البلاد القاحلة

---

(١) على شرط ان نقدر هذا المفهوم على أساس منهج عملي لا كمذهب ايديولوجي .

ـ وأغلب البلاد الاسلامية في هذه الحالة ـ تستفيد كثيراً من متابعة نسو الأفكار التي أبدعها تيرانس مالتسيف •

وعلى كل ، فإن ماتتصف به هـذه المشاكل مـن التسلط على الاقتصاد الاسلامي لا يفتأ يزداد مـع ضغط زيادة السكان من ناحية ، ومـع ضرورات الاستثمار من ناحية أخرى بما أن الانتقال الى المرحلة الصناعية لا يمكن أن يتم دون فائض في الانتاج الزراعي ، والمفروض أن هذا الانتقال سيحدث مع تطبيق الاشتراكية على وسائل الانتاج ، ولكننا نصادف هنا المشكلة الثانية في الاقتصاد الاسلامي ، وهي مشكلة المواد الأولية ، وكما حدث في الأولى ، يحدث في هذه المشكلة ، حيث تتراكب العناصر الاقتصادية المحضة فوق العناصر النفسية ، التي لا يلزمنا أن نعود هنا إلى الحديث عنها • ويبقى علينا أن ننظر الى زيادة الانتاج الزراعي ـ الذي يشمل بقدر كبير جميع برامج التجهيز الصناعي ـ ومن الزاوية الاقتصادية المحضة •

ومن هذه الزاوية تواجهنا مشكلة تسويق المواد الأولية . فالبلاد الاسلامية مضطرة في الظروف التي توجد فيها الآن إلى أن تصدر المواد الخام ، تلك التي لا تملك وسائل تغييرها وتصنيعها في بلادها ، ومن هنا تكون مرحلة جديدة في مواجهة هذه البلاد لمحور واشنطن ـ موسكو . هنالك حيث تقوم صناعات التحويل والتغيير ، وتلك هي المواجهة الاقتصادية التي تظهر نتائجها بصورة طبيعية في الميزان التجاري لتلك البلاد وبخاصة في الخسارة التي بلغت ١٦٪ في دخلها الكلي خلال السنوات التي أعقبت تحررها •

ونحن نصادف مرة أخرى هنا مشكلة « الوعي الاقتصادي » والتخصص الفني ، أعني مشكلة توجيه الثقافة وتكوين الإطار الاجتماعي • ولكن بصرف النظر عن هذه العناصر الداخلية التي يجب أن نضيف اليها نتائج الأحداث الثورية التي أدت الى التحرر ، مع تفاوت في درجتها الثورية ، فإن الخسارة تنتج أيضاً بقدر ما عن ظروف السوق الدولية • وبالنسبة لهذا الجزء من المشكلة تواجهنا

مشكلة تسويق المواد الأولية ، وهي تواجهنا أولاً بمنطق البورصات ، بكل ما يحمل هذا المنطق من اصطناع ومكيافيلية وتزييف . وبدهي أن تسعير البورصة يبدأ من علاقة « المادة الأولية بالعملة » تلك العلاقة التي يحددها سعر البورصة. ولكن السعر لا تحدده العناصر الاقتصادية الخاضعة لقانون العرض والطلب فحسب ، بل إنه يتحدد أيضاً بعناصر غير اقتصادية تفصح عن اعتبارات مالية ، وسياسية ، واستراتيجية ، أعني : الإرادة الخاصة لأحد الأطراف وهو مَن في حوزته العملة ، وهذا ينطبق انطباقاً تاماً على البترول مثلاً ، فإن هذه العناصر الأخيرة المذكورة هي التي تحدد وحدها أسعاره ، دون أن يكون للبلاد المنتجة للمادة حق إبداء رأيها ، فإذا انتقلنا عملياً إلى السوق الدولية ، وجدنا الأمر قريباً من هذا . إذ تتحدد العلاقة بين المادة الأولية والعملة عملياً من طرف واحد : هو الترست trusts الذي يحدد الأسعار بنسب تناسبه . وهكذا تخضع سوق المادة الأولية — دون مقابل — لسوق المال ، ولإرادة رأس المال . وإنه من طبيعة هذا الوضع أن نرى في تلك الارادة ، المقدرة بالدولارات والاسترليني ، الفلسفة التي كانت تقود منذ عهد قريب الاستغلال الاستعماري ، فهي تحاول اليوم لأسباب مالية واستراتيجية إبقاء « منطقة رهو » في البلاد المنتجة للمادة الأولية ، تتفق مع التيارات التجارية ومع التيارات السياسية العالمية أي مع مصالح البلاد ذات الطاقة الاقتصادية العالمية : وتسعير القطن المصري ، والكاوتشوك والتوابل في أندونيسيا ، والأرز في بورما ، إنما يتحدد طبقاً لمقتضيات هذه التيارات ، وفي خضم هذه الظروف التي تسوج بها السوق العالمية تواجهنا مشكلة تسويق المادة الأولية . والضرر الذي يصاب به الاقتصاد الراهن القائم على أساس النقد إنما يأتي من أن العلاقة بين المادة الأولية والعملة إنما تحددها العملة نفسها .

فمثلاً ليس هناك أي سبب ظاهر لأن يكون سعر « الحلفا » الجزائرية — وهي مادة أولية — أقل ثلاثين أو أربعين مرة من سعر منتجاتها — عجينة السليلوز والورق — المصنوعة في انجلترا ، ليس هناك سوى سبب واحد يتصل

بالعلاقة بين الحلفا والجنيه الاسترليني ، وذلك هو فائدة الصناعة الانجليزية والعامل الانجليزي . وهكذا تكبد ساعة العمل التي يؤديها العامل الانجليزي العامل الجزائري كثيراً ، إذ أن الأول إنما يفضل الثاني بالعملة . على حين لا يمثل الثاني سوى المادة الأولية .

وقد لفت هذا الشذوذ أنظار بعض المراقبين لاقتصاد الشمال الأفريقي حين لاحظوا البون الشاسع بين سعر الطن المصدر من المادة الأولية وسعر الطن المستورد من المنتجات المصنوعة الى بلد من العالم الثالث . وملاحظة هذه الأرقام باعتبارها متوسطا كلياً ، لها دلالتها ، ولكنها لا تترجم تماماً عن الواقع الاقتصادي في مستوى العامل المسلم ، بل في مستوى رجل الأعمال الأوروبي الذي يصدر المادة الأولية بيد لتغيرها يده الأخرى الى مادة مصنوعة يشتريها العامل المسلم بالثمن الغالي ، بحيث يبخس حقه منتجاً ومستهلكاً .

وأياً ما كان الأمر ، فلكي نعالج تسلط العملة على المادة الأولية ، فإن من الواجب أن نحرر المادة من العلاقة التي تخضعها لظروف السوق الراهنة .

ويبدو أن بعض البلاد الاسلامية قد عقدت فعلاً عملياتها التجارية الأخيرة على أساس علاقة لا تنفرد فيها العملة بتحديد قيمة المادة الأولية ، فلقد تمت هذه العمليات على أساس مقايضة « مادة أولية بمادة أولية » أو « مادة أولية بتجهيز صناعي » فبادلت سيلان على هذا الأساس محصول الكاوتشوك مقابل الأرز الصيني ، وبادلت مصر قطنها مقابل التجهيز الصناعي ، وبصفة عامة تقوم عمليات تبادل البلاد الإسلامية مع الشرق على أساس ذي طبيعة أخرى ، وهو ما يمكن أن يتضح بقدر كبير في هذه العلاقة :

مادة أولية ـ عمل

ومن الممكن أن تتم المبادلات مع الغرب على نفس الأساس ، وإنما هنا نصطدم « بكتلة نقدية » ، تلك الكتلة التي كشفت في قضية البترول الإيراني

والجزائري أخيراً[1] عن إرادتها في أن تظل سيادة العملة على المادة الأولية . ولكن البلاد الأفروآسيوية بعامة ، ومن ضمنها البلدان الاسلامية بخاصة ، تستطيع أن تستلهم من هذه السياسة الاقتصادية سياسة أخرى معارضة لها ، بأن تنشىء في مواجهة « الكتلة النقدية » « كتلة المادة الأولية » ، وبعبارة أخرى . إذا كان مبدأ الاقتصاد الموحد صادقاً في الميادين الزراعية والصناعية في الاقتصاد الإسلامي ، فإنه أيضاً صادق في ميدان تسويق المواد الأولية لمواجهة الاستراتيجية المالية للتروستات Trusts بصورة فعالة . وبصفة عامة لمواجهة إرادة القوة ، وبخاصة إذا ما كانت هذه هي الطريقة الوحيدة لعلاج بعض ألوان الشذوذ العرضي في سوق المواد الأولية .

فعندما يتعرض الكاوتشوك — وهو عامل طفرة للنمو الاقتصادي في بلاد جنوبي شرقي آسيا — لنكسة ، في الوقت الذي تدل فيه الاحصاءات على زيادة مستمرة في منحى استهلاكه ، فتلك ولا شك حالة تدل على وجود أعراض مرضية .

وفي ظاهرة كهذه يمكن أن ندرك — بداهة — تأثير العوامل غير الاقتصادية التي تحرف القانون الطبيعي للعرض والطلب . وهذه العوامل ترتبط — كما هو ظاهر — بتحكيم السياسة في مشكلة التبادل بين بلاد « الكتلة النقدية » والبلاد المنتجة للمادة الأولية ، فإن بلاد « الكتلة النقدية » تريد أن تطبع على هذه المبادلات الاتجاهات المناسبة لخطها السياسي الخاص ، ولا يمكن تعديل هذه الاتجاهات الا بتنظيم حكيم لسوق المادة الأولية ولتسويقها بواسطة البلاد الإسلامية ، تبعاً لمبدأ الاقتصاد الموحد . ولكننا نلاحظ أن هذا المبدأ — في جميع مناطق الاقتصاد الاسلامي حيث بينا ملاءمته لها — يتفق فعلاً مع المبدأ الأخلاقي الأساسي للفكرة الإسلامية أعني مع فكرة ((**السلم العالمي**)) . إذ لا يتصور في الواقع أن نواجه مشكلة اقتصاد موحد في منطقة لم يزل عنها خطر الحرب نهائياً . فان المرء لا ينشىء شركة مالية مع رفيق لن يسير معه إلا جزءاً من الطريق .

---

(١) ومن هنا قدرت قيمة التعديلات التي قررتها الحكومة الجزائرية في هذا المجال .

وهذا الاعتبار يبرز شذوذ بعض الحكومات في الرقعة الإسلامية حين تنساق في سياسة الكبرياء ، فتضع المشاكل في لغة القوة ، في مجال ينبغي عليها فيه أن تصوغها بلغة « البقاء » ، بحكم الضرورات الداخلية في تلك البلاد ، وبحكم اتجاهها في الظروف الحاضرة المتسمة بإلحاح اعتبارات السلام .

وبالنظر إلى هذه الاعتبارات الملحة يصبح الاقتصاد عنصراً جوهرياً يحدد وجهة الفكرة الإسلامية . فهو يصبح في هذا المستوى ـ إلى جانب كونه وسيلة الشعوب الإسلامية للحياة ـ وسيلة لها كيما تتحمل رسالة الإسلام الداعية إلى السلام ، التي تقع على عاتقها في مواجهة الكتلتين .

ويستطيع الاقتصاد الإسلامي ـ حين يجر هذه البلاد إلى منافسة تحمل طابع التعايش ـ أن يتحاشى تحول المنافسة الاقتصادية الى وضع انفجاري ، ولقد أوضح مشروع بناء خزان أسوان أن هذه المنافسة يمكن أن تكون مثمرة خصبة لو فهمتها الدول الكبرى وذلك عندما ينفون عنها ما يمكن أن يخلع عليها صبغة حادة منفعلة ، وذلك هو ما فعلته الحكومة المصرية ، ومن بين الاقتصاديين المشهورين الذين يفكرون في تأثير هذه المنافسة الاقتصادية في علاقات الكتلتين إحداهما بالأخرى ، نرى مثلاً مسيو الفريد سوفي Alfred Sauvy في فرنسا يقول : « إن من الممكن وجود نقطة التقاء بينهما في الجنوب البائس »[1] .

فمن الممكن أن تلتحم وحدة الحضارة الإنسانية في الرقعة الإسلامية ، وبهذا تتلاحم حلقة الوحدة الإنسانية على محور طنجة ـ جاكرتا في الميدان الاقتصادي . وحبذا لو أدركت الشعوب الإسلامية في الوقت الذي تكوّن فيه « وعيها الاقتصادي » القيمة التاريخية لهذا الوعي ، في العالم الخالي ، كعنصر من عناصر التقدم والسلام .

---

(١) يشير بهذه الى البلدان الواقعة في محور طنجة ـ جاكرتا .

الاقتصاد والاقتصادانية

(Economie et Economisme) *

في دراسة خلت بدا لي ضرورة أن أشير إلى التعارض الشديد في المشهد الإنساني بين محور واشنطن ـ موسكو ومحور طنجة ـ جاكرتا .

وقد بيّنا أنّ هذا التعارض راجع في جانب منه إلى بنى اقتصادية مختلفة ، مفسرين هذه البنى تفسيراً قائماً على جذورها النفسية الثقافية لا على أصولها الاقتصادية .

فالمشكلة نفسية بادىء ذي بدء ، ذلك بأن الوعي الاقتصادي لم ينمُ في شعور العالم الاسلامي النموّ الذي نماه في الغرب في شعور الإنسان المتحضر وحياته .

الواقع أن الاقتصاد في الغرب قد أمسى منذ قرن دعامةً أساسية للحياة الاجتماعية وقاعدةً جوهريةً لتنظيمها ومبدأ تصرف للفرد ومثلاً أعلى للأسرة رمزه « جورب الصوف »[1] المشهور في كل بيت[2] .

أما الحضارة الإسلامية في الشرق فقد نزلت في فترة من تطوّر البشر العام بين الحضارات العتيقة وحضارة الغرب . فاقتصادها يمثل معبراً من الاقتصاد المألوف الى الاقتصاد المنظم تنظيما تايلوريا[3] .

---

* ترجم هذا الفصل السيد مروان قنواتي

(١) كانت الأسرة الريفية الفرنسية تكتنز ما تقتصد في جورب من الصوف ، ويقابله عند العرب « الصرة » .

(٢) cf. L'Afro-Asiatisme p. 179 et suivants, édition Cairo.

(٣) نسبة إلى تايلور ، صاحب النظرية الاقتصادية التي أدخلت فكرة ضبط الإنتاج بترتيب الحركات حسب الوقت وترتيب الوقت حسب الحركات (دراسة العمل والزمن) .

زد على ذلك أنه منذ عصر ما بعد الموحدين نجـد أن الفكر الاسلامي ، المسرّح من مهماته التاريخية من وجه ما ، فقد وظيفته على وجه العموم فأمسى آلة تدور في الفراغ نسمع جعجعتها ولا نرى طحناً • حتى إن اتجاها أو مذهباً اقتصادياً اسلامياً خاصاً لم يكن ليقوى على البزوغ ، ذلك بأنه لا يملك أن يتعلق بفكرة « الربح الحر » التي هي دعامة الرأسمالية ولا بفكرة « الحاجة » التي هي نواة الماركسية •

فدعائم المفاهيم للنشاط الاقتصادي القديم ـ من وضوح ودقة ونظـام وتنظيم وثقة ••• ـ للمجتمع المسلم ، انحلت في التفسخ العام الذي أصابه ساعة كانت أوروبا على عتبة عصر اقتصادي جديد بما أوتيت من اكتشافات جغرافيـة كبرى في القرن السادس عشر الميلادي •

ولم يكن المجتمع المسلم ، وقد أثقله عبء حضارة آفلة ، بقادر على أن يقتفي آثار حضارة ناشئة أخرى على عتبة انقلابات لم تقتصر على أن تؤدي بالعـالم الحديث إلى إحيـاء دعائم المفـاهيم القديمـة للاقتصاد بل أدّت به أيضـاً إلى إيجاد دعائم مفـاهيم جديدة كساعة العمـل والقدرة على الإنتـاج وإلى إيجاد دعائم مادية تندّ عن التصور ـ كالبخار والكهرباء والآلة ـ دخل البشر بها الثورة الصناعية الفنية •

حتى إن العالم الثالث كله غداة الانسلاخ من الاستعمار لم يكن عليه أن يتخلص من سلبيته الموروثة وحدها بل من عواقب ركوده أيضاً ساعة وثبة أوروبة في الميدان الاقتصادي •

وقد جاوزت هذه العواقب في سوئها حداً جعلها تمثل صعوبات مادية كبرى في طريق البلدان المستعمرة وعقداً نفسية تحكم على هذه البلدان بضربٍ مـن الصبيانية الاقتصادية •

إن إنسان العالم الثالث على وجه العموم والمسلم على وجه الخصوص يظنان أنهما بارئان من أسقامهما بدواءٍ جديد يشفيهما من كل داء • وقد تكلما عـن

الاقتصاد كلامهما عن حجر جديد للفلاسفة يملك أن يجعل الفقر غنى برمشة عين، فوقعا في ضرب من الصبيانية الاقتصادية Economisme ٠

وما يزيد الطين بلة أن حجر الفلاسفة الذي يزعمان المداواة به لا يصنع في البلد الذي يتخذه علاجاً بل يدسّ له من مخابر البلدان المتقدمة التي همّها الأكبر ضمان مصالحها لا تخفيف عبء البلدان المتخلفة ٠

وهذا الدواء الشافي من كل داء في العالم الإسلامي لم يكن له من أثر ، إلا أن جعله فريسة شر أدوائه بإيقاعه في الاقتصادانية « L'Economisme » ٠

والاقتصادانية إنما هي فقاعة غاز لا تحوي أي واقع اقتصادي ، بل هي أسوأ ٠ إنها ظرف يبدي ألوان قوس قزح لألاءة براقة ، إنه يحوي أوهاماً خلابة ضائعة وتناقضات تدعو للسخرية ٠

ان الاقتصادانية أو المعاشية لم ينزلْ بها قرآن من السماء بل أفرزتها كائنات أميية جسّدت القابلية للاستعمار وتجسد التخلف اليوم ٠ وهي على وجه العسوم تعني بادىء ذي بدء استبداداً أي تقييداً جديداً لحرية التصرف فيه يلتهم الاقتصادي القيمَ الأخلاقية والمدنية كلّها حتى يعززوا كما يزعمون ، الاستقلال السياسي الذي اكتسبه الشعب ٠

حتى إن الاقتصادي لا يحيي القرية بإعادة كرامة المواطن التي داستها الأقدام ووطئتها قروناً طوالاً ، بل يلبسه ثوب الذل كرة أخرى ويخنق أنفاسه ويضيق عليه الحريات المدنية ، أي يثقل مشكلة الإنسان من جديد بعناصر سالبة جديدة ٠

ولئن ابتغت الاقتصادانية أن تفعل خيراً فانها تتصور شؤون المجتمع الانساني تصور تسيير لمطعم حقير حسابه يتم بعمليتين اثنتين : جمع لما يدخل من مال ، وطرح للنفقات ٠

عندما يمسي مذهب اقتصاداني نفيا لسنن التاريخ البشري ، فيجرد تجرداً

مذهبياً من القيم الثقافية التي تنشد كل جهد للنهوض الاجتماعي القـائم على الانسان ، نجـد أن « منهج التنمية » المزعوم يؤكد ما هو أسـوأ من أدواء التخلف كلها •

ويا ليت التسيير الاقتصادي يخلو من العقد ! فسولى المطعم الحقير يصب فيه مع الأسف أوهامه الطفولية وتناقضاته التي يزهو بها معا •

ان المجتمع الاسلامي في اللحظة الراهنة يقوم في البلاد كلها بجهود مشكورة ويضحي تضحيات نبيلة لإيجاد أطر أو ملاكات صناعية فنية ضرورية ها هنا وهناك، ولزيادة جهد النهوض الاقتصادي • بيد أن عالما اجتماعيا إيرانيا يبين لنا مع ذلك في بحث رعته هيئة الأمم المتحدة عظم هجرة أدمغة العالم الثالث أو العالم الاسلامي على وجه الخصوص الى البلدان المتقدمة •

فهل نظروا في بلادنا الى هذا التقرير التحليلي فاتخذوا التدابير المناسبة ؟ وفي هذا الصدد ينبغي لنـا أن نصغي إلى متخصص عربي في النفط هو الشيخ أحمد الطريقي الذي يعطينا تعليمات قيمة حول موقف البلدان العربية المنتجة في ميدان الانتفاع بالأدمغة العربية المكوّنة في البلدان الغربية •

إنه موقف المتعالي الصلف الذي يذل • حتى إن « الدماغ العربي » يبحث فيجد خير منتفع بكفاءته في مواطن أخرى[1] •

فحيثما كانت « الاقتصادانية » وما يتبعها من حاجة عظمى للأدمغة جاء بلد متقدم فامتصها • وما هذا إلا تناقض قليل الشأن ، ذلك بأن الاقتصادانية تفعل أكثر منه أيضاً • فعندما يحط الدماغ المكوّن بنفقات عظيمة في مسقطه يصبح مصيره رهناً للنزوة الطائشة • فقد يرى نفسه ، بعد إذ تكوّن في مدرسة كبرى ، كاتبا في إدارة على سبيل المثل • وقد يرى نفسه ، بعد إذ غدا مهندسا في مؤسسة صناعية فنية ألمانية ، عاملا إداريا وراء مكتب في هذا القطاع العام أو ذاك •

---

(١) مقابلة في الرائي الجزائري (Television) في شهر نوفمبر ١٩٧١ •

حتى إن التخلف الذي هو نقص في الوسائل على الصعيد الاقتصادي ينوء حمله الاقتصادي بجانب سلبي جديد من الوجهة النفسية : هو سوء الانتفاع بالوسائل •

ولقد انتصرت الصين الشعبية انتصاراً كاسحاً على هذا الجانب الذي كان يفرض عليها الخيار بين « الصنع والشراء » ، ولكنها لم تنتصر عليه ذلك الانتصار إلا بما قامت به من ثورة ثقافية •

فينبغي للبلدان الأخرى في العالم الثالث أن تقوم هي أيضاً بثورتها الثقافية حتى تذلل المصاعب ولا سيما العقد التي تعوق سبيل تنميتها الاقتصادية •

وليس بضربة لازب أن تختار لذلك قدوة معينة في التنمية أياً كان شأنها ، فالاقتصاد يسلك سبله الخاصة التي ليست بالضرورة سبل الرأسمالية ولا سبل الماركسية •

إن المجتمع في منطلقه يتمتع دائما بسلطان اجتماعي يمثله الإنسان والأرض والزمان الذين يملكهم في الحالات جميعا ، لكنه لا يملك سلطانا ماليا دائما •

فينبغي لخطط تنميته والحال هــذه أن تعتمد اعتماداً أكثر على السلطان الاجتماعي حتى لا تعبر عن وسواس نقص المال الذي يهلكها من البداية باخضاعها إلى إرادة المال •

وفي البلاد الإسلامية على وجه الخصوص ليست المسألة بأن نعطي المــال سلطانا لم ينزل به الله ، بتركيزه في أيد قليلة يتبعه انخفاض في مستوى المعيشة ونقص من القوة الشرائية وإفقار للجماهير الكادحة ، وليست المسألة بأن ينتزع منه كل سلطان كذلك بإذابته في ضرب المساواة الطوباوية يذهب بنجعه النافع في دفع الإنتاج •

فينبغي لنا أن نجعل للمال قيمة نسبية ، ولكن ينبغي لنا أيضا أن نكشف النقاب عن مفهوم « الإنتاج » فلا ينبغي أن يغدو المثل الأعلى للمجتمع كما فعلت

الستاخانوفية في الاتحاد السوفياتي قبل الحرب العالمية الثانية ، بل ضرورة ملحة، تلبيتها شرط كل حياة اجتماعية . ولئن ابتغى قوم صوغ هذا الشرط في حكمة قلنا : نحن لا نعيش لنأكل ، بيد أننا نهلك اذا لم نأكل .

وبعبارة أخرى إن خطط التنمية أيا كان إلزامها الاقتصادي الذي نقدره حق قدره ينبغي لها مع ذلك أن تطوي كشحا عن هذا الالزام لضرورات عليا حتى لا تهوي في الاقتصادانية وهم أولئك الذين يظنون أنهم يحلون المشكلات البشرية كلها بسبل اقتصادية .

يبدو أن العالم الاسلامي في هذه الآونة مصاب بهذا الداء . وهو داء نكأته الحربان العالميتان في هذا القرن ، فانتقل من عدم الوعي الاقتصادي الشامل إلى الحصر[1] (obsession) الاقتصادي كأنما ليس للمسلم الا سبيل واحدة للتفتح: أن يكون بشرا اقتصاديا (homo économicus) وأن لا يكون غير هذا.

ولا يخفى علينا أن التعليم الاسلامي كله في القرآن والسنة يدعوه الى الحلول الوسطى دائما :

« وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا ... » (سورة البقرة ، الآية ١٤٣) .

فتوعية الانسان المسلم في الميدان الاقتصادي يجب أن لا تجبره إلى وثنية جديدة بحيث يصير من عبّاد صنم جديد اسمه « الاقتصادانية » أو حتى الاقتصاد .

---

(١) هذا مصطلح وفق اليه احمد عزة راجح أستاذ علم النفس في جامعة الاسكندرية جزاه الله خيرا، رجع فيه الى قوله تعالى : « حصرت صدورهم ...... »

حدود الاختيار الإسلامي بين المناهج الموجودة

إذا تأملنا الفكر الاسلامي الحديث في مواجهة المشكلات الاقتصادية ، نرى أنه يضيّق على نفسه مجال اجتهاده ، بمقتضى مسلمات ضمنية يمكن حصرها تقريبا فيما يلي :

١) إنه يفكر أولا على أساس أن الموجود من المناهج الاقتصادية هو ما يمكن ايجاده .

٢) إن النشاط الاقتصادي لا يمكن من دون تدخل المال . سواء في صورة استثمار تنظمه وتشرف عليه قطاعات خاصة أو استثمار تهيمن عليه سلطة سياسية. فيما يسمى القطاع العام .

ومن هنا يبتدىء تعثر الفكر الإسلامي بصعوبات تنشأ من طبيعة موقفه من الأشياء ، لا من طبيعة الأشياء ذاتها .

فالمسلمة الأولى ، مثلا ، تضطره إلى الاختيار بين الرأسمالية ، وبين الشيوعية .

وإذا به يجد نفسه ، مهما كانت ميوله ، أمام مشكلات فنية ، أو مذهبية ، أو على الأقل أخلاقية ، تضيف إلى متاعبه ما شاء الله ، لأنه لا يجد لها حلا في نطاق اختياره في كلا الاتجاهين ، إلا على حساب مبادئه الأولية ، وبالتالي على حساب شخصيته وهويته من التاريخ .

فإن جنح إلى الرأسمالية فسرعان ما يصطدم بإباحيتها القائمة على المبدأ الذي

عبر عنه أدم سميث ، في بداية العهد الاقتصادي الحديث ، في عبارته الشهيرة : دعه يعمل ، دعه يسير •

والآن ، بعد قرن ونصف ، يرى المسلم بكل وضوح أين يؤدي هذا ، إلى أي اضطراب اجتماعي يؤدي بالمجتمع الذي يسير هكذا ، إلى أي انحرافات ثقافية تنشأ فيه كردود أفعال ضرورية أمام إفراط في الانتاج وتفريط في التوزيع ، فتنشأ الماركسية مثلا وتقوم على أساسها الثورات الشيوعية لتعيد المياه لمجاريها في عالم الاقتصاد حسب زعمها •

ولا يصطدم المسلم في هذا الاتجاه ، بإباحية الرأسمالية فحسب ، أي بروحها فقط ، بل سيصطدم أيضا بشروطها أو بعض شروطها الفنية ، لأن الرأسمالية تقتضي استثمار المال كالوسيلة الوحيدة لدفع عجلة الاقتصاد ، واذا بها تلجأ لعملية تجميع الأموال وتركيزها في مؤسسات معينة ، البنوك ، لتقوم هي بتوزيعها وتوظيفها في القطاعات الانتاجية المختلفة ، على أساس الربا في عمليتي التجميع والتوزيع •

واذا بالمسلم الذي يختار هذا الاتجاه يغوص في محاولة تخليص الرأسمالية من الربا ، لأنه محرم في شريعته •

وكأنه من الناحية الفنية يحاول تخليص جسد من روحه ، ويرجو أن الجسد سيبقى حيا وسيقوم بمهماته •

وإن نجح في إيجاد حل نظري في قضية الربا يطابق الفقه الاسلامي ، فيكون كأنه وجد روحا لا ينطويها جسد ، أو تتناقض مع جسدها ، لأن نظام البنوك يرفض هذه الروح وهي ترفضه ، فيبقى الحل النظري معلقاً عملياً ، لأن صاحبه انطلق على أساس مسلمة استثمار المال كمنطلق للديناميكا الاقتصادية ، دون أن يراجع هذا المبدأ نفسه •

وربما يلتفت المسلم ، بعد خيبة أمله في الرأسمالية ، في الاتجاه الأخير ، في اتجاه الاقتصاد الشيوعي ، وبكلمة ألطف : في اتجاه الاقتصاد الاشتراكي ، لا لأنه

يحبذ منطلقاته المذهبية غالباً ، بل لأنه بعد أن شاهد مساوىء الرأسمالية وتناقضها أخلاقياً وتكنياً مع الفقــه الإسلامي ، يشاهد نجــاح الخطط « الاشتراكية » في الاقتصاد .

وهنا أيضاً ، سرعان ما يصطدم المسلم ببعض جوانب هذه الخطط المتعارضة مع الفقه الاسلامي ، مثل تحديد الملكية أو الغائهــا ، بقطع النظر عن التعارض الأساسي بين المادية والإسلام ، تعارضا أعمق من التعارض مع اللبراليــة ، أو قضية الربا .

وفي هذا الاتجاه ، لم يبق على الاختصاصي أو السياسي المسلم إلا أن يطبق المنهــج « **الاشتراكي** » ، دون مراجعة أسسه المذهبية البعيدة ، وأسباب نجاحه في البلاد التي طبقته على نسبة تمسكها بالفكرة الماركسية كعقيدة ، كما يراهــا دارسون مثل سيرج بردائيف S. Berdaef أو فالتر شوبرت W. Shubart، ودون نظرة في نتائج أو توقعات الفتور عندما يعتري« **العقيدة** » الماركسية ، بدورها ، ويجعلها غير قادرة في الميدان الاقتصادي ، على تعويض أو تغطية بعض الجوانب السلبية في النظرية الاقتصادية الماركسية ، التي أثرت من دون جدال علم الاقتصاد بمفاهيم جديدة مثل فائض القيمة (plus-value) أو الإنتاج على أســاس الواحد أو الوحدة (productivité) دون أن تشعر أنها مست الطاقة الإنتاجية في جوهرهــا .

عندما مستِ مبدأ الملكية الفردية ، أعني عندما ألغت أو خفّضت من قيمــة وازع الامتلاء الذي ، حسب مدرسة بفلوف نفسها الروسية (السوفيطية كمــا نعلم) ، يتصرف في الربــع ــ على الأقل ــ ممــا أسميه بالطاقــة الحيويــة énergie vitale الموزعة في إمكانيات الحيوان على العموم والإنســان على الخصوص ، بحيث لا يكون هذا الأخير منتجاً أو مستهلكا إلا على نسبة ما فيــه من هذه الطاقة البيولوجية .

بينما الفتور ــ أو الشيخوخة الاجتماعية ــ متوقع في المجتمع «الاشتراكي»

كما هو شأن كل المجتمعات ، واذاً سينكشف الضباب عن الحقيقة الاقتصادية الماركسية المجردة من جانبها العقيدي الذي يحقق نجاحها اليوم ، فينتهي المجتمع الشيوعي الحديث ، مثل المجتمعات الشيوعية السابقة كمجتمع القرامطة الذي انهار في ومضة بصر ، بعد أن هدّد الدولة العباسية في عز قوتها ، وكالمجتمع الـذي سبقه بإيران قبل البعث الاسلامي •

فاذا كانت ظاهرة « الفتور » تصيب كل المجتمعات في عصر شيخوختها ، فانها تستعجل الشيخوخة في المجتمعات التي تفقـد مسبقاً عوامل الاستقرار النفسي ولا تستطيع الاستمرار إلا في حالة تغير متواصل وحركة ديناميكية مستمرة ، مثل المجتمعات الشيوعية السابقة التي لم تستقر أوضاعها الا في فترة نشوئها وتشييدها

بحيث لا نرى اختيار المسلم — على أساس مسلمته — الا محدوداً في [illegible] الاتجاهين بعوامل بعضها فني وأخلاقي وبعضها فني ونفسي وعقائدي •

وفي كلا الاتجاهين نراه في محاولة تركيب روح اسلامية على جسم أجنبي يرفضها وترفضه ، لأنه حتى في تجربته « الاشتراكية » المطبقة في بعض البلدان العربية ، فهو يحاول تسخير جسم مفصول عن « روحه الشيوعية » • ولا يضير المسؤولين العرب الذين يطبقون هذه التجربة في بلادهم ، إذا لم يقدر لها النجاح الذي حققته في بلدان أخرى ، مثل ألبانيا ورومانيا التي انطلقت من نفس المنطلق•

فللمجتهد أصاب أو أخطأ ، أجر ، بحسن نيته ، ولا أحد يشك في حسن نية من حاول تطبيق خطة « اشتراكية » في البلاد العربية • خصوصاً إذا اعتبرنا — في حالة الخطأ — أنه ليس من رجال السياسة ، ولا من رجال الفقه ، وانما هو في جوهر الاختيار على أساس مسلمة كان من واجب صاحب الاختصاص الاقتصادي أن لا يسلم بها في منطلق تفكيره ولعلّه يجدر القول هنـا ، إن من العوامل التي عطلت نمو الفكر الاقتصادي في العالم الاسلامي ما نراه من طرف بعض علمـاء الدين من تشدد في الاعتراض على الاجتهاد الاقتصادي ، بحيث يُجسّده ، أحيانا هذا الاعتراض منذ المنطلق •

ولا شك في أن هذا الاعتراض يحدث غالباً حرصا على صيانة الدين ، ولكننا وجدنا أحيانا لهذا الحرص صورا لا تتسم بالحكمة ، عندما يطغى الاعتراض الى درجة التعطيل ، فيسأل مثلا من يقوم بدراسة في الاقتصاد ، هل يلتزم فيما يكتب، النظرة الفقهية ، لا بالنسبة للكليات فحسب ، بل بالنسبة لكل تفصيل سيواجه النظرية في المستقبل ، كأنما صاحب النظرية ليس مطالباً بالبحث عن أصول تنتج التخلص من التخلف ، بل مطالب أيضاً بكل التفاصيل التي قد تنشأ في الطريق كأنه يدعى علم كل شيء •

بينما واقع العالم الإسلامي يفرض على من يتصدى لمحاولة فقهية أن يحدد موقفه على أساس الاهتمام بشروط الانطلاق décolllage أكثر من شروط الاستمرار ، حتى إذا كانت ضرورية لمراجعة الأشياء ، بعد أن يتحقق الانطلاق ، إذا ما اقتضت المرحلة الأولى تعطيل بعض التصرفات الفردية من أجل نجاة أصحاب السفينة •

فاليوم يجب سواء على الفقهاء أو على أصحاب الاختصاص تقدير مسؤولياتهم على أساس أن القضية المطروحة ليست قضية تحقيق استمرار الحياة الاقتصادية ، بل هي قضية دفع العجلة من أجل إنقاذ السفينة وأهلها ، ولو تعطلت من أجل ذلك بعض المصالح الفردية •

الجزءُ الثّاني

صورة المشكلات

خريطة توزيع الإمكانات الاقتصادية في العالم

حدود التفسير الاقتصادي البحت لتوزيع الإمكانات

الأسس الحضارية لعالم الاقتصاد

خريطة توزيع الإمكانات الاقتصادية في العالم

إن الأقدار لم تظلم أحداً ، وإنما تقوم الأمور على سنن لا تغيير لها ، بحيث ترتبط المسببات بأسبابها ، سنة الله في خلقه ، ولغيرنا أن يسميها القوانين ، فلا يضيرنا .

إلا أن موقفنا الفكري قد ينحرف تجاهها إما بطريقة أو بأخرى ، عندما نقف منها الموقف السحري (attitude magique) الذي يهدف إلى تعطيل تلك السنن أو القوانين ، أو عندما تكون على فكرنا غشاوة ، تجعله يربط الأشياء بغير أسبابها .

فمن يعتقد أنه يعطل الأسباب يبوء بالفشل على حد سواء هو ومن يخطىء في ترتيبها الطبيعي في اطراد جدلي لا يسمح بوضع النتيجة قبل سببها ، كما لا يسمح بوضع المحراث قبل الثور .

إن هذه الاعتبارات تتطرق إلى ذهننا ، عندما نتابع بالتبصر والتحليل مايدور في الفكر الإسلامي تجاه عالم الاقتصاد حيث نراه إما ينغمس في الغموض السحري كأنه معطل للأسباب ، أو نراه يربط النتائج ــ كاليسر المادي في حياة الفرد والضمانات الاجتماعية التي يتمتع بها في مجتمع متقدم ــ بأسبات قد تبدو لنا ، في النظرة الأولى ، صحيحة ، ثم تتبين عدم جدواها في عملية تطبيق نقوم بها نحن أو يقوم بها غيرنا ، فتفشل لأنها قعّدت الأشياء على أسباب سطحية .

فلو سألنا أنفسنا عن كيفية توزيع متوسط الدخل السنوي في العالم ، ونحن نعلم قيمة هذا المفهوم الاقتصادي كدلالة على درجة التقدم في بلدٍ ما ، ماذا سيكون جوابنا عادة ؟

إننا قد نتناول الاحصائية لمتوسط الدخل التي تصدرها هيئة الأمم كل سنة، ونتلو الأرقام التي تتضمنها ، ومن بينها على سبيل المثال الرقمين الخاصين بالولايات المتحدة أي ٣٠٢٠ دولاراً وبالكويت أي ٣٤٠٠ دولاراً[1] •

إنني لا أرى بمجرد ذكرهما هكذا ، دلالة واضحة على أوضاع البلدين سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية ، على حد سواء •

إذاً علينا : إذا أردنا أن نستفيد في موضوعنا من إحصائية متوسط الدخل السنوي الفردي ، علينا أن نتناولها بطريقة أخرى •

إنها تتضمن قرابة مئة وخمسين رقماً ، على عدد البلدان المنتظمة في هيئة الأمم المتحدة ، فلو رسمنا كل رقم منها على علم صغير ورشقنا كل علم في مكان العاصمة للبلاد التي يخصها الرقم ، نكون قد صورنا على الخريطة ، على طريقة هيئة أركان حرب ، تستعمل أعلاما صغيرة ملونة مرشوقة على طول الجبهة على الخريطة ، حتى يتيسر لها اتباع ومراقبة الحركات العسكرية المتقابلة ، نكون بدورنا قد صورنا على الخريطة الصورة التي ستعطينا فكرة عن كيفية توزيع متوسط الدخل الفردي السنوي ، في العالم ، وربما أوضحت للناس هذا التوزيع •

إنني أترك جانبا رقم الكويت الذي ذكرناه (٣٤٠٠) لأسباب أشرحها فيما بعدُ •

فالاحصائية تبتدىء إذاً برقم ٣٠٢٠ دولاراً للولايات المتحدة ، وتنتهي برقم ٧٠ دولاراً لأندونيسيا •

وعلينا إذاً أن نرشق المئة والخمسين علماً في عواصم العالم ، فإذا تمت هذه العملية ، فاننا سوف نفاجأ بأمر أنَّ الارقام ، أو الأعلام ، لم تتوزع بطريقة عفوية فوضوية على الخريطة أو على الترتيب الابجدي بحيث قد يكون الرقم (جـ)

---

(١) أتناول هذه الأرقام من احصائية سنة ١٩٦٧ لانها تحت يدي ، والاحصائيات التالية قد تغير الارقام بعض التغير ، دون أن تغير دلالتها العامة •

بجانب الرقم (حـ) الذي هو بجانبه فعلا في الاحصائية لأنها مرتبة بطبيعة الحال ترتيباً أبجديا حسب أسماء البلدان ، ولكنه سوف يكون على العكس في الخريطة بجانب حرف آخر ربما يكون حرف (ي) أو غيره ، على ترتيب لا صلة له بحروف الأبجديـــة •

فإذا وزعنا المئة والخمسين علماً هكذا ، أي المئة والخمسين رقما ، نجد أنها ترتبت ترتيبا آخر ، بحيث أن مجموعها يصوّر لنا توزيعها على الخريطة على شكل قارتين يفصلهما خط عرض ٣٥° تقريباً ، على شرط أن نعتبر هذا التوزيع بالنسبة إلى رقم ٥٢٠ $ ، أي متوسط الدخل الفردي السنوي باليونان ، نعتبره كعتبة نصعد منها إلى القارة الشمالية ، أي إلى البلدان التي لديها إمكان تقديم كل الضمانات الاجتماعية لسكانها ، أو ننزل منها إلى قارة الجنوب حيث البلدان التي لا تستطيع ، في المرحلة الراهنة ، أن تتكفل الضمانات الاجتماعية لسكانها •

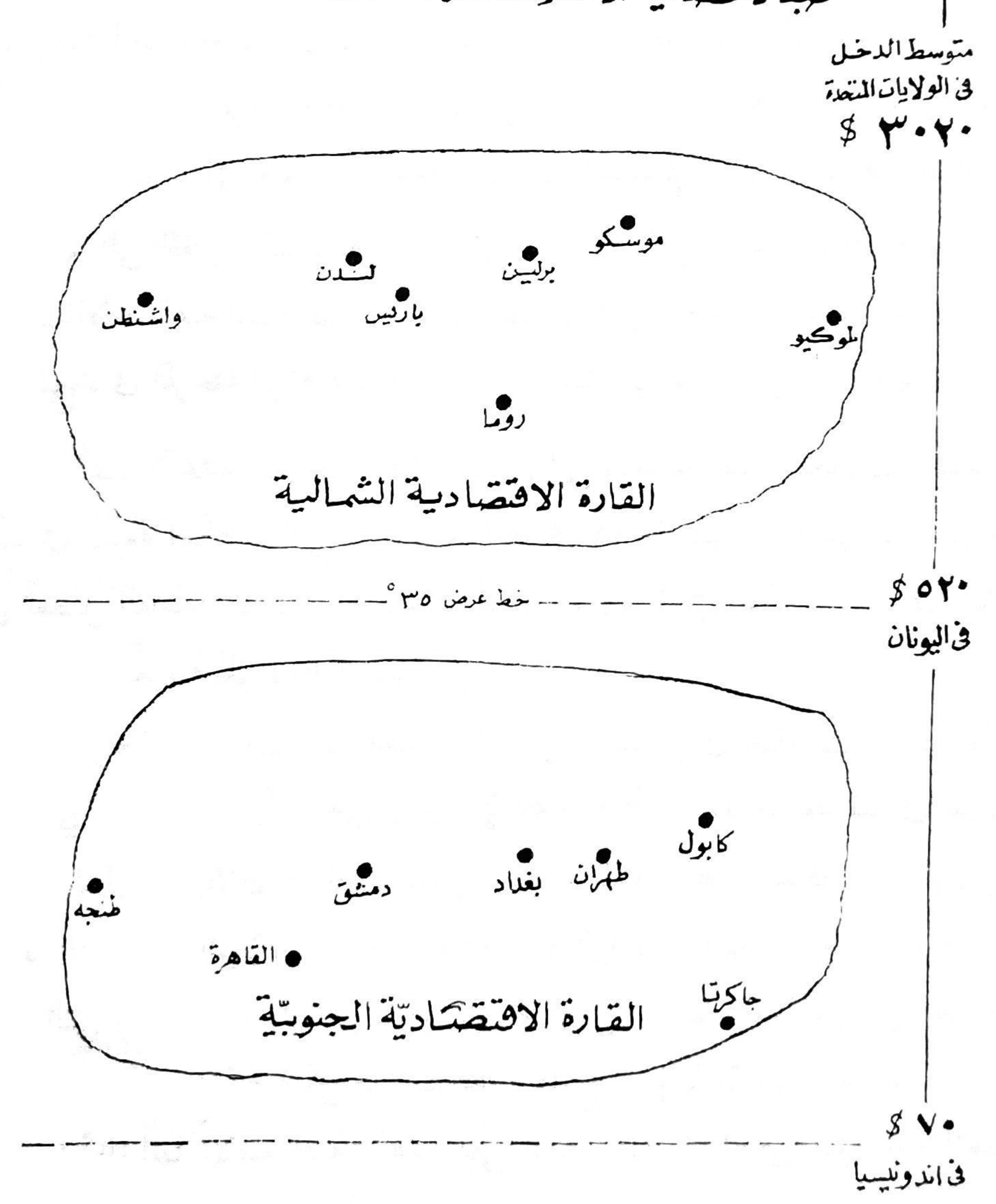
فاذا اعتبرنا هذه الخريطة ، فقد يتطرق الى أذهاننا بعض الحالات الشاذة ، توهمنا في طبيعة الظاهرة التي نحاول جلاءها في هذا الفصل ، خصوصاً لدى من يهوى تعطيل القاعدة بسبب وجود حالة شذوذ • وما أكثر هؤلاء الهواة في البلاد الاسلامية ، والغربية على وجه الخصوص !

إننا طرحنا جانبا متوسط الدخل الفردي السنوي في الكويت ، بينما يأتي رقمه ، أي ٣٤٠٠ دولاراً ، على رأس الإحصائية التي تناولها تحليلنا في هـذا الفصل • لذا يجب الآن أن نقدم بعض التفسير لموقفنا هذا الموقف ، فنقول إن متوسط الدخل في الولايات المتحدة ٣٠٢٠ دولاراً لا يخضع لشروط خارجة عن الأرض التي تتمتع به ، ولا عن سياستها ، ولا عن ثقافتها ، ولا عن كل الظروف القاسية مثل حرب عالمية ، كل صلاتها مع الخارج ، فإنها لا تفقد بذلك سـوى ٥٪ من إمكانياتها الاقتصادية ، هذا على تقدير أنها لا تتلافى مثل هذا الخطر بتعديل تستطيعه بكل سهولة ، في عمليتي انتاجها وتوزيعها •

بينما كل الموارد التي يتكون منها متوسط الدخل الفردي في الكويت هو

خريطة

توزيع متوسط الدخل السنوى الفردى فى العالم
طبقاً لاحصائية الامم المتحدة لسنة ١٩٦٧



تحت رحمة يد أو أيد في الخارج تستطيع ، في كل حين ، أن تغلق أو تفتح منفيات البترول أكثر أو أقل •

وقصة البطل الايراني ، مصدق ، ليست بعيدة عن أذهاننا ، بحيث نتصور ما تستطيع أن تفعله في الكويت ، الأيدي التي حطمته سنة ١٩٥٣ في طهران •

ثم قد يلاحظ علينا هواة الحالات الشاذة : أننا لم نحدد مكان اوستراليا ونيوزيلانده في خريطة التوزيع •

فنلاحظ ، بدورنا ، عليهم أننا لا نقدم هنا درساً في الجغرافيا ، وإنما نقدم عرضا عن قضية اقتصادية ، نرى فيه أن مكان اوستراليا ونيوزيلانده ليس في القارة الاقتصادية الجنوبية بل في القارة الشمالية ، مستندين في ذلك على كل الأسباب التاريخية الثقافية والعنصرية التي تربط هذين البلدين بأوربا وأميريكا•

ولو خصصنا نظرتنا في الموضوع إلى أهالي البلدين الأصليين (natives) لربطناهما بالقارة الجنوبية بطبيعة الحال •

حدود التفسير الاقتصادي البحت لتوزيع الإمكانات

إنه لجدير بنا أن نتأمل الخريطة التي قدمناها في الفصل السابق ، ونتساءل عن سبب التوزيع الغريب الذي نجد صورته في شكل قارتين •

ومن طبيعة الحال أن يأتي جوابنا إذا تسرعنا على أساس تقدير الأشياء من الزاوية الاقتصادية البحتة ، قد نقول : إن السبب في ذلك يعود إلى وجود الصناعة في القطاع الشمالي من الكرة الأرضية وفقدانها في الجنوب •

فهذا الجواب وجيه إلى حد ما ، وتترتب عليه النتيجة النظرية التي تخللت كل الدراسات التي استهدفت النهوض بالجنوب ، وكل المخططات السياسية التي طبقت من أجل ذلك في العالم الثالث ، بعد الحرب العالمية الثانية إلى الآن •

ولكن الإحصائية التي تناولناها في الفصل السابق تدل دلالة واضحة أنه لم يتغير شيء نسبياً في صورة توزيع الإمكانيات المادية في العالم ، رغم ما بذلته ، في تلك الفترة ، البلدان المتخلفة من أجل نهضتها الاقتصادية •

بل يلاحظ بعض المراقبين للشؤون الاقتصادية في البلدان المتخلفة أنها قد ازدادت تخلفا ، في نفس الفترة ، وأن البلدان المتقدمة ازدادت تقدما ، دون أن يشذ على هذه الظاهرة إلا الصين •

إذاً يجب علينا أن نعيد النظر في القضية سواء بالنسبة للبلاد المتقدمة أو البلاد المتخلفة ، ولنستفيد من التجارب الأخيرة في العالم ، التي تعطي وجوه مقارنة سليمة بين بلد إسلامي مثل أندونيسيا في الجنوب ، وبلد آخر في الشمال

مثل المانيا ، اذ نرى البلدين يشرعان في النهوض الاقتصادي ، من نقطة انطلاق نراها أسوأ بالنسبة لألمانيا إذا ما قدرنا أنها تنطلق من نقطة الصفر ، فاقدة لكل وسائل الإنتاج الصناعي التي حطمتها الحرب ، وما تبقّى منها إلى يوم ٨ ماي ١٩٤٥ ، نرى الحلفاء يفككونه ، وينقلونه خارج البلاد ، طبقا لاتفاقية بوتسدام، بحيث بقيت المانيا فاقدة كل وسيلة إنتاج صناعي ، بل فاقدة لسيادتها أيضاً ومضطرة أن تعيش على أرض فقيرة من الناحية الفلاحية ، ترزح تحت أكبر احتلال عسكري في التاريخ .

بينما نرى أندونيسيا في نفس الفترة تستعيد سيادتها الكاملة ، حرة في كل تصرفاتها الداخلية والخارجية ، وتشرع في تطبيق مخطط أجدر خبير ، الدكتور شاخت ، الذي يضع لها خطة تنمية قائمة أساساً على موارد أخصب بلاد الله على وجه الأرض .

ان نتيجة الانطلاقتين ، والمقارنة بينهما ، ستكون واضحة في برهة وجيزة من الزمن ، إذ سنرى :

١) المانيا لا تستعيد مركزها الاقتصادي في العالم فحسب ، بل تضيف إليه مكتسبات جديدة ، تجعلها من الدول الرائدة اقتصاديا ، وتضع عملتها في مصف العملات الصعبة التي ينتظر منها أحياناً نجـدة الدولار ، عندما يفقد النفس في السوق العالمية .

٢) بينما تخرج أندونيسيا من تجربتها في تطبيق مخطط شـاخت ، ليس فحسب من دون أي حصيلة في الميدان الاقتصادي ، بل متورطة نفسياً في الشعور بالهزيمة أمام واقع مرير .

فهذه المقارنة الجزئية تجعلنا ، إذا ما أردنا أن نقرر شيئاً ، أن نقرر عن جدارة أن فقدان الصناعة لا يفسر كل شيء في عالم الاقتصاد .

ويبدو إذن منذ الآن أن التفسير الاقتصادي وحده ، لا يفسر الظاهرة التي

انطلقنا منها في الفصل السابق ، ومن هنا نبدأ ندرك أن حدود هذا التفسير وحده ضيقة جداً ، كما سنزيد في توضيح ذلك . فإذا عدنا للسؤال الذي أوردناه في صدر هذا الفصل ، نجد أننا قد قدمنا له ما يسمى « جواب البديهة » أي الجواب الذي قلما يصيب وكثيراً ما يخطىء في المجال العلمي ، ولكنه أعطانا فرصة التنقيب في تجربتين متعاصرتين ، ومعاصرتين لنا .

ويبقى السؤال مطروحاً بصدد كيفية توزيع الامكانيات الاقتصادية في العالم لماذا وعلى أي أساس يقوم ذلك التوزيع ؟

ان جوابنا بـ « التصنيع » لم يقنعنا ، لأن سؤالا : آخر يبقى بعده : لماذا انطلق العهد الصناعي في القارة الشمالية منذ بدايته ، أي منذ اكتشاف الطاقة البخارية ؟

ان ظاهرة البخار تحت الضغط صاحبت تاريخ الإنسانية منذ اكتشاف الآدميين للنار ، دون أن يلتفت أحد منهم إلى إمكان استخدام هذه الظاهرة كمصدر للطاقة حتى أتى عصر دنيس بابان (Denis Papin) وواط (Watt) اللذين سيسخران تلك الطاقة الهائلة التي ستدفع الإنسان في العهد الصناعي .

ان أحداً لا يتصور حدوث هذا الاكتشاف فقط في حدود عقل انسان اسمه دنيس بابان أو واط ، وإنما وقع بسبب تغيير جذري حدث في كافة المناخ العقلي الأوروبي ، منذ ما يسمى بـ « النهضة » وخصوصا منذ بداية القرن السادس عشر الميلادي ، أي مباشرة بعد اكتشاف أميركا وآلة الطباعة .

واذا كان ديكارت في القرن السابع عشر ، أو من ترجم هذا التغيير الشامل في المناخ العقلي الأوربي إلى منهج تفكير فلأنه ولد في هذا المناخ وترعرع فيه ، وتأمل فيه ، بحيث كان من الطبيعي أن تأتي نتيجة تأملاته في كتابه « مقال عن المنهج » كما أتت ، في تلك العبارات التي تعلن المنعطف الجديد الذي اتخذه الفكر الاوربي .

يقول ديكارت مما يقول في « مقال ... » :

« إنه لمن الممكن الوصول إلى معرفة تطبق تطبيقاً نافعاً في الحياة ، بحيث تترك مدارس التعليم . تلك الفلسفة السكولاستسية ، وتعلم فلسفة تقبل التطبيق، وتتيح لنا ، بعد معرفة تأثير النار والهواء والأجرام الفلكية ، وكل الأجرام التي تحيطنا ، أن نستخدمها تحت قانونها بالذات لمصلحتنا الخاصة حيث تتمكن من امتلاك الطبيعة والهيمنة عليها » .

إن هذه الكلمات ليست إلا عصارة المناخ العقلي الجديد يعصرها رجل عبقري ــ ما كان يصفيها قبل أوانها في التطور العالمي الشامل ، أحد غيره ، وماكان أيضاً لأحد قبل دنيس بابان وواط ، أن يستخرج منها نتائجها التطبيقية ، مثل الطاقة البخارية وما استتبعت في عالم الاقتصاد حتى عهد التوزيع لمتوسط الدخل الفردي السنوي ، على الشكل الذي قدمنا صورته في الفصل السابق .

وإذاً فالتفسير الاقتصادي للأوضاع الموجودة في العالم ، من تقدم وتخلف ، لا يعطينا فكرة صحيحة عن كيفية معالجة التخلف ، لأنه يربط الأشياء بأسباب قاصرة ، لا يمكن لتجربة ناجحة أن تقوم على أساسها ، لا في أندونيسيا ولا في غيرها من البلاد الإسلامية .

ومن هنا يتضح لنا ، كم يجدر بمن يتصدى لقضية التخلف في العالم الإسلامي أن لا يطرحها ضمن نطاق اقتصادي يضيق غالباً عن تقديم الطريق الأيسر لحلّها ، خصوصاً إذا اقترنت النظرة الاقتصادية بانتظار المال من الخارج ، بحيث إذا أتى يكون غالباً ورطة سياسية ، وإن لم يأت يكون بمثابة معطل لقيام النهضة.

بل يحسن بمن يهتم بهذه القضية أن ينظر فيها النظرة الشاملة ، حتى ترتبط الأشياء الاقتصادية بجذورها الاجتماعية الثقافية البعيدة ، على الأقل في أذهان أصحاب الاختصاص كي تشمل نظرتهم في التصنيع ، الذي لا بد منه ، فكرة واضحة عن القيم الإنسانية الضرورية لنجاح المشروع .

فإذا فكرنا ، على سبيل المثـال ، فيمـا يسمى « تغطيـة » المشـروع (amortissement) ندرك مباشرة على طريق الأرقام أن القيمة الأولى في نجاح أي مشروع اقتصادي هي الإنسان •

ويمكن القول بقدر ما استفدنا من تجارب العالم الثالث في العقود الأخيرة أن اهمال أو تجاهل قضية الإنسان هي من الأمور التي أفقدت هذه التجارب الشرط الأساسي لنجاحها مثل ما حدث لمخطط شاخت بأندونيسيا •

الأسس الحضارية لعالم الاقتصاد

إن التغيرات التي نشاهد نتائجها بعد مدة طويلة في عالم الاقتصاد ، أحياناً ، هي في جوهرها تغيرات حضارية تعتري القيم والأذواق والأخلاق في منعطفات التاريخ • بحيث تتغير معالم الحياة بتحول الإنسان نفسه في إرادته وإتجاهه عندما يدرك معنى جديداً لوجوده في الكون •

وهذا التحول لا يؤثر في عالم الأشياء ، ولا في المعقولات التي يتضمنها عالم الأفكار كأنماط تطبيقية (modalités opératoires) ، أي لا يؤثر في عالم الاقتصاد بنوعيه ــ الشيء المصنوع والفكرة الدالة على طريقة صنعه ــ ما لم يؤثر في محتوى النفوس ذاتها ، طبقاً للآية الكريمة : « إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم » •

ولو تدبر أهل الاختصاص في الاقتصاد من المسلمين ، هذه الآية ، أدركوا أنها تضع هذه القضية وغيرها مما يخص أوضاع المجتمعات أولاً في مستوى تغير مبررات الوجود في المجال النفسي ، وفي كلمة واحدة وبصورة أوضح في المستوى الحضاري •

ولو تدبروا أيضاً بعض الدراسات المتعمقة في البحث عن جذور الاقتصاد لوصلوا للنتيجة النظرية نفسها أي أن الاقتصاد ليس قضية إنشاء بنك وتشييد مصانع فحسب ، بل هو قبل ذلك تشييد الإنسان وإنشاء سلوكه الجديد أمام كل المشكلات •

ان دراسة من هذا النوع تفيد قطعاً في تطعيم بعض الأفكار الاقتصادية ، إن لم يكن في تعديلها ، حتى تكون في كلتا الحالتين أقرب من واقع الإنسان الذي نحاول تدعيمه أو تغييره في المجال الاقتصادي ، حسب الظروف .

إن مصادفة سعيدة ، جعلت تحت يدي ، وأنا أحرر هذا الفصل دراسة لجون نيف J. Nef ألفها كمحاضرات ثم نشرها في كتاب تحت عنوان « الأسس الثقافية للحضارة الصناعية » .

ان هذا الاستاذ تناول موضوع الاقتصاد من جذوره ، فتراه يعالج في صلب موضوعه قضايا ، ربما لا يتفق كثير من أصحاب الاختصاص في بلادنا ، بأن لها اتصالاً وثيقاً بموضوع الاقتصاد لأنه سبق في أذهاننا أنه موضوع « الكم » والاحصائيات ، فتراه مثلا يعقد فصله الأول لـ « حركات الفكر » بين ١٥٧٠ — ١٦٦٠ ، ويعقد فصلا آخر لـ « الإصلاح الديني ... »

ولكنني لست بصدد تعريف المسلم ، المتورط في عالم الاقتصاد ، كيف نشأ هذا الاقتصاد على أسس حضارة غيره . بل أحاول أن أدله على طريق لحل أزمته الراهنة . على الأقل في المجال الفكري ، بحيث تكون له بعد ذلك الخيرة بين أفكار واضحة .

إن الدارس الغربي ، مثل جون نيف ، يدرس الأشياء من الناحية الوصفية، كما هي ، لأنها واقع شاخص أمام عينيه ، وكل أسباب هذا الواقع سابقة في التاريخ عن جيله ، فيكفيني أن يصف الأشياء بصدق ، أي أن يحللها بدقة ، ليفيدنا بقدر توفيقه في الوصف والتحليل .

ولكننا نواجه القضية من زاوية أخرى ، يضطرنا لذلك واقعنا الخاص ، أي يجب علينا أن نواجه هذا الواقع لا بأسلوب من يصف شيئاً موجوداً ، بل بأسلوب من ينشىء شيئاً مفقوداً ، أو يحاول إنشاءه طبقاً لأسباب ما زالت فاقدة التأثير في مجتمعنا .

إن الاقتصاد ، مهما كانت توعيته المذهبية ، هو تجسيم لحضارة ، على شرط أن نحددها كمجموعة الشروط المعنوية والمادية التي تتيح لمجتمع ما أن يقدم جميع الضمانات الاجتماعية لكل فرد يعيش فيه .

فهذا التحديد الوظيفي يجعلنا نرى في الحضارة جانبين : الجانب الذي يتضمن شروطها المعنوية في صورة إرادة تحرك المجتمع نحو تحديد مهماته الاجتماعية والاضطلاع بها ، والجانب الذي يتضمن شروطها المادية ، في صورة إمكان أي أنه يضع تحت تصرف المجتمع الوسائل الضرورية للقيام بمهماته ، أي بالوظيفة الحضارية .

فالحضارة هي هذه الإرادة وهذا الإمكان . بحيث نستطيع الآن التعبير عن الاقتصاد على أنه الصورة المحسّة ، لهذه الإرادة ولهذا الإمكان ، في ميدان خاص هو ميدان الاقتصاد .

كما نستطيع أيضاً تقديم متوسط الدخل الفردي السنوي ، الذي أعطانا مدخلا لهذا البحث ، كمجرد تعبير عن الإمكان الحضاري ، أو على الضمانات الاجتماعية بطريقة الأرقام .

وهنا يجدر بنا الوقوف عند العلاقة النسبية بين الإرادة الحضارية والإمكان الحضاري في الظروف الموضوعية ، أي في الظروف الواقعية التي تواجه مجتمعاً منذ نقطة الانطلاق ، أو في الحالات الشاذة التي تشبه نقطة انطلاق .

فلدينا تجربتان . الواحدة في تاريخ الأمة الاسلامية العربية ، وأخرى في تاريخ أمة معاصرة ، هي المانيا .

فالأمة العربية ، في زمان الرسول ﷺ انطلقت من نقطة الصفر من حيث الامكان ، لم يكن لديها شيء للاضطلاع بمهماتها الجسيمة ، في المجال الاجتماعي والسياسي والعسكري ، على حد سواء .

ولكننا نراها ، ولا أحد ينكر هذا ، تقوم بهذه المهمات دون إهمال ولا

إرجاء حتى يكتمل امكانها ، نراها منذ اللحظة الأولى ، وبالإمكان البسيط الذي بيدها في تلك اللحظة ، وكأنها قادرة على كل شيء ، وإذا بها تنفذ فعلا كل خططها في كل المجالات ، كأنما معامل ضرب coefficient تدخّل في فعالية وسائلها البسيطة ، فجعلها كافية لانجاز المهمات من ناحية وجعلها تكتمل في آن واحد من ناحية أخرى .

يجدر بنا ، إذاً ، أن نقف عند هذا المعامل المضاعف ، كشيء أساسي في كل عمليات الإنجاز ، بحيث لا تتوقف هذه العمليات على شروط مادية مفرطة ، كأنما تخلص إنجازها من شرط الإمكان .

نرى هذه الظاهرة أيضا في عالمنا الحديث ، حيث نرى دولة محطمة مثل المانيا تعيد بناءها من نقطة الصفر ، أي بلا إمكان يعد بالنسبة الى ما أنجز فعلا .

وهنا أيضا نرى تدخل معامل مضاعف للإمكان ، بحيث جعله منذ اللحظة الأولى في مستوى المهمات المنجزة . فهذا المعامل المضاعف هو الإرادة الحضارية بالذات ، بحيث لو فقد ، في نشاط مجتمع ، نراه ، وكأنما تجمدت وسائله مهما كان كمّها ، وكأنما تعطل إمكانه مهما كان حجمه المادي .

فالعلاقة النسبية بين الإمكان الحضاري والإرادة الحضارية : علاقة سببية تضع « الإرادة » في رتبة السبب بالنسبة للإمكان .

بحيث إذا عدنا لعالم الاقتصاد ، بهذه الاعتبارات ، فإننا لا نراه عالم الكميات وعالم الأرقام إلا في الرتبة الثانية ، أي بعدما تبعث فيه الإرادة الحضارية الحركة والحياة .

وإنما تتدخل الكميات والأرقام عندما تنطلق عمليات الإنجاز ، ويتطلب إنجازها إشرافاً وتنظيماً ورقابة ، أي بقدر ما يكتمل الإمكان .

ولكن هذا الإشراف والتنظيم والرقابة ، مع اعتبارها شروطا ضرورية بقدر

ما يتضخم الإمكان ، لا تحقق على أية حال النجاح المضمون للاقتصاد إن افتقد إلى عامل نفسي أو روحي ينهض به على أنه التجسيم لإرادة حضارية •

ومن هنا تبدو لنا أهمية كتاب جون نيف في خاتمته ، حيث يقول :

« إن اقتصاد الوفرة الذي يقاس بالكميات ، والذي بدأ يسود خلال القرن التاسع عشر ، في أجزاء من أوربا ، الامبراطورية البريطانية وامريكا ، لم يكن ، كما جرى العلماء ، أهل العصر الحديث على الاعتقاد بوجه عام ، السبب الأساسي للتقدم الروحي والأدبي الذي حصل في الأزمنة الحديثة ، إذ يبدو أن التقدم الروحي والأدبي الذي بدأ أثناء احتدام الحروب الدينية كان عاملا رئيسيا في نشوء اقتصاد الوفرة هذا ، إذ كان يتعذر حصول مثل هذا التقدم لولا المساعدة الإلهية التي منحت للروح ، لكن كان لا بد لإرادة الانسان ، هذه الإرادة الحرة، من أن تطلب هذه المساعدة ، وأن تجندها طوعا لمواجهة المسائل في تلك الميادين من التجربة الدنيوية ــ أي ميادين الدين والفن والأخلاق ــ التي أثبتت الأساليب العلمية الجديدة عجزها فيها • وسعى أجدادنا إبان الثورة العلمية التي بدأت عند ملتقى القرنين السادس عشر والسابع عشر إلى الوصول بالإنسان كله إلى الكمال، لا إلى مجرد تحسين معرفته عن العالمين المادي والحياتي ، ولو أن هؤلاء الأجداد ركزوا جهودهم بلا استثناء على تلك الجوانب من الطبيعة البشرية التي تقع في مجال التفكير العلمي والاقتصادي الجديد ، لوجدت الأجيال التي ولدت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر أمر تأسيس اقتصاد الوفرة (•••) أصعب حتى مما كان قد حدث بالفعل •••• »

إنني تعمدت اقتطاف هذا المقطع من خاتمة كتاب جون نيف لأنه يدل بأوضح ما يمكن التعبير به على الجذور البعيدة لما يسميه اقتصاد الوفرة ، دون أن نبيح لأنفسنا سوى تعديل بسيط في المصطلحات لمراعاة وحدة البحث •

فما يسميه « إرادة الإنسان » ينبغي ضبطه بالتاريخ ، أي بالقرن السادس عشر والسابع عشر ، أي هي « إرادة الحضارة » الجديدة في منطلقها •

وما يسميه « اقتصاد الوفرة » ما هو سوى « الاقتصاد » الذي يستند على « إمكان » يكتمل بفضل الوسائل الجديدة التي تهيأت لاكتشافها السبل ، منذ العصور السابقة عن الحضارة الأوربية .

ومهما يكن ، إننا نرى كيف يرتبط عالم الاقتصاد بالقيم الحضارية ، بحيث لا يمكن أن تتصور نجاح خطة اقتصادية ، تقتنع بأرقام وإحصائيات وأدوات مادية ، إن لم يكن إنجازها آخذاً في الاعتبار قيمة الانسان ذاته في رتبة القيمة الاقتصادية الأولى ، على شرط أن تكون إرادته شرارة مقتبسة من « إرادة حضارية » .

الجزء الثالث

شروط الانطلاق

دور المال في اختزان العمل

الاستثمار المالي والاستثمار الاجتماعي

تحقيق الديناميكا الاقتصادية على أساس مبدئي

الأساس الأخلاقي لعمليتي الإنتاج والتوزيع

المعادلة البيولوجية والمعادلة الاجتماعية للفرد
في التجارب الحديثة

ضرورة الاكتفاء الذاتي والتطور من الاقتصاد الوطني
إلى اقتصاد جهوي لتحقيق الاكتفاء

دور المال في اختزان العمل

إننا منذ الخطوة الأولى نقرن ، في أذهاننا أو في مشروعاتنا ، قضية العمل بقضية المال ، بحيث أصبح العمل مقيداً بشروط مالية لا ينطلق بدونها حتى في البلاد الشيوعية الكلاسيكية ، حيث لم تتغير هذه الشروط إلا في ملكية المال لا في دوره أساساً .

تحولت فعلاً ملكية المال في هذه البلاد الشيوعية من الأيدي الخاصة أو البنك إلى يد واحدة ، يد الدولة ، ومن البنك إلى الخزينة .

ويكفي الزائر لموسكو ، على سبيل المثال ، أن يرى تلك الدكاكين الخاصة، حيث يستطيع هو شراء ما يريد وبأثمان محددة ولكن بالعملة الصعبة، ولا يستطيع ذلك المواطن بالعملة المحلية .

فلا نرى أن العمل تخلص، على هذه الصورة، من القيود المالية، ولا تخلصت منها الأذهان أيضاً . بحيث لا يزال المال مهيمنا على تسخير العمل ، مع بعض التخفيف درجة القيود عندما ننتقل من البلاد الرأسمالية الصريحة، إلى بلد شيوعي كلاسيكي ، حيث يصبح المال وكأنه يخفي دوره أو لا يخفيه في يوغوسلافيا ورومانيا .

ربما كان ينتظر من هذه البلاد أن تقوم هي بتصفية أخطر مسلمة ، في الاقتصاد تصفية كاملة ، بحيث تخلص العمل من كل الشروط الثانوية .

ولكن هذه التصفية لم تقع إلى الآن ، لا في المجال الثقافي ولا في المجال الاقتصادي البحت .

فقضية المال بالنسبة للعمل لا زالت قائمة حتى في البلاد الشيوعية ، لأن المال له روابط وعلاقات قرابة عالمية ، كأخطبوط مدّ أذرعه على الكرة الأرضية . فلا يكفي أن تقطع له ذراعاً قبل أن تقطع رأسه .

وهذه القضية نشأت منذ نشأ في العالم ، أي منذ زمن بعيد جدا ، اقتصاد التبادل ، بمقتضى التطورات التي حدثت في غرّة العهد التاريخي وقضت على الاقتصاد المنزلي ، حيث كان الناس يكونون وحدات انتاجية صغيرة petites autarcies domestiques مستقلة مكتفية في كل بيت ، لأن الاستهلاك لم يكن يشمل إلا الحاجات الضرورية لكل أسرة من قوت وملبس .

فعندما تنوعت الحاجات وتكاثرت بمقدار التطور وتكاثف السكان في أماكن معينة من قرى ومدن ، أصبح من الضروري توزيع العمل على أيد مختصة تعمل خارج البيوت ، في ورشات مجهزة ، تجهيزاً خاصاً لإنتاجها .

فظهر هكذا اقتصاد التبادل الذي أصبح يضمّ عمليتي الإنتاج والتوزيع على نطاق أوسع من البيت ، ثم أوسع من القرية ، ثم أوسع من المدينة والوطن .

وبقدر ما اتسعت رقعة التبادل هكذا ، أصبح التفكير في إيجاد عامل تيسير للتبادل أمراً طبيعياً .

وهكذا تقرر اختيار الذهب والفضة (العملة الصعبة في ذلك الوقت) ليقوما بدور تيسير المعاملات ، وفي الحقيقة نشأ « المال » ليقوم بدورين .

فالدور الأول لم يتفرع عن عملية التوزيع ، بل عن عملية الانتاج ، فالمنتج الذي كان يكتفي بجزء من عمله لسد حاجاته اليومية ، وهو يعمل كل يومه ، كان من الضروري بالنسبة له أن يفكر في وسيلة اختزان (توفير كما نقول اليوم) للجزء الباقي من عمله ، حتى يستطيع رده على حاجات أخرى ، أو على أيامه الأخرى إن كان توقف عمله بسبب مرض مثلا .

فـ « المال » مهما كان نوعه ذهباً أو فضة ، كان الوسيلة لاختزان العمل

حتى يعود لصاحبه في حاجات أخرى أو في أيام صعبة ، تماما كما تخزن الكهرباء فيما يسمى « **البطاريات** » .

وهو بذلك يمثل فائض العمل عن حاجات البيت ، أو عن مقتضيات إنتاج الورشات (artisans) الفائض الذي يخزن بطبيعة الحال في خزان يرده لصاحبه أو أصحابه إذا اقتضى الحال ، فكان الذهب يتعين عليه أن يقوم بهذا الدور .

ولكن التطورات في المجال الاقتصادي لم تقف عند هذا الحد ، بل تبين ، في ظروف معينة مثل الحروب ، أن هذا الفائض للعمل المختزن في الذهب ، قد يعرض للضياع .

فنشأت فكرة تجميع هذه الكميات من الذهب ، في خزانات أو خزائن من نوع جديد ، هي البنك ، تتخذ الاحتياطات الضرورية وللحفاظ على الودائع التي توضع تحت ضمانها ، من بينها توزيع هذه الودائع بين الأيدي المختلفة لتستعملها في جو من الإنتاج ، في نفس المكان أو في أماكن غيره .

وبقدر ما تراكمت وتجمعت الأموال ، في منشآت البنك ، تحول أولاً طابعها الاجتماعي ، وأصبحت تمثل شيئاً جديداً هو « الرأسمال » ثم تحولت طبيعة الصلة بين المال والعمل ، فبعد أن كان مجرد خزان للعمل أصبح سجاناً له ، السجان الذي لا يعترف لسجينه بحق ، سوى العمل في مصلحته .

واليوم ، بعد أن تنوسي دور المال كمجرد خزينة يودع فيها فائض العمل ، لتعيده لصاحبه عند الحاجة ، أصبحت أذهاننا لا تستطيع أن تفكر في مشروع اقتصادي ، دون أن تقعّده على شروط مالية ، كأن العمل أصبح فعلاً سجيناً لا يتحرك إلا بإذن صاحب السجن أي الرأسمال .

وربما لا يضير هذا الوضع البلاد المتقدمة ، لأنها صاحبة الرأسمال العالمي ، فلا يضرها أن تضع خططها الاقتصادية طبقاً لشروط مالية ، لا تخالف مصلحتها ، ولا سياستها ، ولا مبادئها ، في شيء .

كما لا يضيرها أيضاً أن تكون بلدان العالم الثالث تحذو حذوها في وضع خططها بنفس الأسلوب ، وهي تعلم أن هذه الخطط لا تنفذ إلا على شروط الرأسمال أي على شروط الدول الرأسمالية ، ولن تخلو هذه الشروط من بعض الرواسب الاستعمارية ، حتى في المشروعات التي تقدم تحت إشراف هيئة الأمم ، مثل النقطة الرابعة التي قدمت بزعم النهوض بالبلاد المتخلفة اقتصادياً ، ففشلت فشلا ذريعاً ، لأنها كانت تحتوي منذ البداية كل بذور الفشل .

أما أن تختار البلاد المتخلفة نفسها أسلوب التنمية الرأسمالي ، فهو أمر أغرب ، لأنها تكون كما لو قررت مبدئيا أن تضع عملها من أجل النهوض الاقتصادي ، تحت رحمة الغير ، في سجن المؤسسات المالية العالمية .

وإن بدأت بعض المجهودات ، في المجال الفكري على الأقل ، في البلاد المتقدمة من أجل تقديم « مشروع مرشال » جديد للبلاد المتخلفة[1] ، فبعد ما نرحب بهاته الفكرة كخطوة تقدم في مجال التعاون الأولي ، يجب أن نلاحظ أن نجاح مشروع كهذا ليس مشروطاً فقط بحجم المال الذي سيبذل من طرف الدول التي ستقدمه ، بقدر ما سيكون مشروطاً بتحويله إلى وسيلة عمل بين الأيدي التي تحركها إرادة بقاء كالتي حركت الشعب الألماني أيام أتاه مثل هذا المدد من أميريكا ، بعد الحرب العالمية الثانية .

بحيث لم يكن ، هذا المدد ، السبب الرئيسي في نهضة ألمانيا ، وإنما كان أحد المنشطات لعملها الجبار ، في تلك التجربة الرائدة ، المعبرة عن إرادة حضارة ؛ يستطيع بفضلها الشعب الألماني استعادة إمكانه الذي يفرض وجوده في عالم الاقتصاد بصورة تجعل المراقبين ينعتون هذه التجربة كـ « معجزة » .

ويجدر بنا القول إن هذه التجربة ليست خاصة بـ « الدم الألماني » أي العرق كما كان يعتنقه روزنبرج ، صاحب كتاب « الدم والذهب » في العهد الهتلري ، بل هي معجزة تتكرر كلما تحرك النشاط البشري على أساس إرادة حضارية ، كما

---

(١) يبدو هذا من خلال بعض الدراسات مثل التي نشرت بجريدة لوموند lemonde تحت عنوان « مشروع مرشال للعالم الثالث » لموريس جرنبيه ، عدد ٢ مارس ١٩٧٢ .

تكررت فعلا في أقصى البلاد الشرقية ، تجربة اليابان الرائعة حيث لم تعد هـذه الدولة إلى مركزها الدولي قبل الحرب ، بل أصبحت تحتل اليوم رتبة « الدولة الاقتصادية الثالثة » في العالم •

فـ « المعجزة » إذاً لا تتوقف على حقنة مالية لأن اليابان لم يتلق أي حقنة من نوع « مشروع مرشال » ولا تتوقف أيضاً المعجزة على العرق ، لأننا ما نعلم أن الشعب الياباني من عرق آري •

فالقضية إذاً ، بالنسبة للعالم الإسلامي ، ليست قضية إمكان مالي ، ولكنها قضية تعبئة الطاقات الاجتماعية ، أي الانسان والتراب والوقت ، في مشروع • تحركها إرادة حضارية لا تحجم أمام الصعوبات ، ولا يأخذها الغرور في شبه تعالٍ على الوسائل البسيطة التي في حوزتنا منذ الآن ولا ينتظر العمل بها حقنة من العملة الصعبة ، ولا أي مشروع من نوع مرشال •

إن الصين الحديثة ، صاحبة المعجزة الكبرى في هذا القرن ، خرجت من العدم فتحوّلت معالمها ، كما حولت ، من أجل بناء سدودها وطرقها ، المليارات من الأمتار المكعبة من التراب ، لا بالآلات الحافرة والناقلة ، المفقودة في بلد ينشأ ، ولكن بفضل سواعد أبنائها وعلى أكتافهم ••• تحدوهم الأسطورة المعبرة عن طاقة الانسان عندما تحركه إرادة حضارية ، فتذكروا أو ذكروا أن جدهم « يوكنج » حوّل الجبال •

وإذا دلت هذه الأسطورة على شيء ، فإنما تدل على استقلال العمل ، استقلالاً مبدئياً بالنسبة الى المال ، الذي كثيراً ما يتحول من مجرد « بطارية » لتخزين العمل ، يتمرد عليه ، ويصبح سجانه بحيث لا تعود فائدته على صاحبه ، بل على صاحب السجن •

فإن كان هـذا ما يعني ماركس بما يسميه « اغتراب العمل » (aliénation du travail) فنحن نشاطره رأيه ، بقدر ما يتفق مع التحليل الذي قدمناه عن الأزمة التي اغترب فيها الانتاج عندما نشأ اقتصاد التبادل •

الاستثمار المالي والاستثمار الاجتماعي

لو دمرت مدينة كبرى مثل نيويورك ، على أثر زلزال شديد ، فإننا سوف نرى بكل تأكيد إعادة بنائها .

ولو يسألنا أحد هل الولايات المتحدة تستطيع ذلك ، فلا نتردد في الجواب بنعم ، دون أن نقدر في ذلك على أي أساس قررنا جوابنا ، بينما لو تأملنا في السؤال المطروح حسب المقتضيات الاقتصادية التي يفرضها مشروع ضخم كإعادة بناء مدينة نيويورك لترددنا قليلا وما تسرعنا في جواب يحتمل صورتين :

١) هل تستطيع الولايات المتحدة القيام بالمشروع الذي نعنيه بمجرد طاقتها المالية ؟

٢) أم تستطيع ذلك بفضل وسيلة أخرى ؟

يجب للتوضيح أن نصوغ الاحتمال الأول صياغة أخرى تفيدنا أكثر من الناحية العملية .

فنقول :

ـ هل تستطيع أميركا شراء مدينة مثل نيويورك بكل محتوياتها الإسكانية، والصناعية ، والفنية لتعوض بها ما حطمه الزلزال ؟.

فالسؤال في هذه الصورة ، يفرض علينا بعض التريث حتى لا نتورط في جواب لا يقره الواقع .

إن واقع الولايات المتحدة بالنسبة للقضية المطروحة ، هو أن رصيدها لا يتعدى منذ سنة ١٩٦٩ ، العشرة مليارات دولار من الذهب ، أي إن طاقتها المالية المقدرة بما لديها من ذهب ، لا تفي بمبالغ المشروع ولا تغطيها ، لأن تثمين مدينة نيويورك ، مع محتوياتها الاجتماعية ، سوف يكون فوق هذا الإمكان المالي مقدراً بالذهب .

ومن هنا يتبدى لأذهاننا أمران :

١) ان أميركا لا تستطيع بإمكانها المالي أن « تشتري » مدينة نيويورك .

٢) بينما تستطيع بإمكانها الاجتماعي بناء أو إعادة بناء مئات مدن مثل نيويورك .

إننا نقرر الأمر الأول على أساس الأرقام التي قدمناها بخصوص الرصيد الذهبي الاميريكي ، أما الأمر الثاني فاننا نقرره على أساس تجارب متنوعة وبوجه خاص تجربة المانيا بعد الحرب العالمية الثانية .

إن الشعب الألماني وجد نفسه ، بعد ١٩٤٥ ، في وضع يجعله يعود الى الحياة من دون أي سلطان مالي ، أو لا يعود ان كان المال هو الوسيلة الوحيدة لإعادة بناء وطن كثيف الصناعة ، قد دمرته الحرب تدميرا شاملا .

وإذا بنا ، نراه قد عاد ، وأعاد بناء كل مدنه المدمرة ، وصناعاته الضخمة ، وكل نشاطه الاقتصادي ، وذلك بما تبقى لديه من وسائل بسيطة تمثل الإمكان الاجتماعي في الظروف العصيبة ، أو ظروف اليسر على حد سواء .

وعليه وعلى أساس تجربة واقعية ، تجربة المانيا ، أو على أساس تقديم الرصيد المالي الامريكي بالنسبة الى إمكان إعادة بناء مدينة نيويورك ، فرضا ، نرى ــ بالأرقام أو بما رأينا ، في المانيا ــ أن الإمكان الاجتماعي هو الذي يقرر مصير الشعوب والمجتمعات والدول .

ومن هنا تبتدىء ملاحظاتنا على موقف البلدان ، في العالم الثالث على العموم ، وفي العالم الإسلامي بوجه خاص ، تجاه هذه القضية •

إننا رأينا بعض المشروعات تقوم ، بعد الحرب العالمية الثانية ، في عدد من هذه البلدان ، من أجل النهوض بها اقتصاديا ، ورأينا رغم فقر هذه البلدان من الناحية المالية ، أن المشروعات قامت فيها ، في الحقيقة ، على أساس الاستثمار المالي ، حتى في البلاد التي تبنت المبدأ الاشتراكي •

والمناقضة التي تلفت نظرنا في هذه القضية ليست من الناحية النظرية ، كتعارض بين تقرير مبدأ مذهبي ، مثلاً الاشتراكية ، واختيار وسيلة تطبيق تخالف هذا المبدأ ، وان كانت هذه المناقضة أيضاً تلفت النظر ، وإنما تهمنا قبل كل شيء المناقضة العملية ــ البراجماتية ــ عندما نرى بلادا فقيرة ترسم خطة نهضتها الاقتصادية على أساس المال ، وهي تفقده بحيث لا يمكنها إلا السير البطيء في إنجاز مشروعاتها ، أو الاستسلام إلى إرادة الرأسمال كي يقدم لها القروض المناسبة على شروطه ، بحيث تسلم المبادرة في تحديد طبيعة الخطة إلى إرادة خبراء أجانب غير مرتبطين بمصير البلاد التي يخططون لها مثل أولئك الذين أنيطت بهم « النقطة الرابعة » بعد الحرب العالمية الثانية فطبقوها في العالم الثالث بطريقة لم تحقق أي نتيجة في المجال الاقتصادي ، لأنها لم تحرك الإمكانيات الطبيعية في البلاد ، وليس هذا فحسب ، بل جمدت حتى الامكان المالي المتخصص لمشروعاتها ، لأنها صرفته في جوانب إدارية لا تغني ولا تسمن من جوع عندما ينطلق النشاط الاقتصادي من نقطة الصفر •

بحيث لم تكن بالتالي لهذه المشروعات نتيجة تعد سواء بالنسبة إلى بداية نشاط اقتصادي يرفع بالتدريج كابوس التخلف عن هذه البلاد ، أو بالنسبة إلى تكوين خبرة ما تكون ، في صورة وعي اقتصادي ينمي حتى في التجارب الفاشلة، رصيدا نفسيا تنطلق منه تجارب أخرى يتأكد فيها ، أكثر فأكثر ، النجاح •

إن الصين تقدمت اقتصاديا ، بسرعة مرموقة ، لأنها طبقت منذ اللحظة الأولى

في خطط تنميتها ، مبـدأ الاتكال على الذات ، أي بالتعبير الاقتصادي مبـدأ الاستثمار الاجتماعي من الإنسان الصيني ، والتراب الصيني ، والزمن المتوفر في كل أرض .

كما طبقت من ناحية أخرى مبدأ الاستفادة حتى من التجارب الفاشلة ، مثل تجربة التعدين (métallurgie) الريفي ، في نطاق ما أسموه «الوثبة إلى الأمام»، بحيث استفادت الصين من هذه الخطوة الخاطئة على الأقل مزيدا من المعلومات الفنية في تكنولوجية الحديد ، كما استفادت من الناحية النفسية ، ما كوّن بين أهالي الريف وأهالي المدن المصنعة ، شبه قاسم مشترك في مجال التصنيع ، بحيث ارتبطت المزرعة والمصنع في نشاط ينهض بالريف والمدينة على حد سواء .

وإنما كانت المزرعة الصينية ، ولا تزال فيما أعتقد في المرحلة الحالية ، رائدة النهضة الاقتصادية في البلاد ، بحيث استطاعت بفضلها الصين أن تستثمر ١٦٪ من المحصول الوطني السنوي(PNB)في التصنيع ، ولا ندرك تماما ما يعبر عن هذا الرقم إلا إذا قرناه بما استثمرت الهند ، مثلا ، في نفس الفترة ، أي ٢٠٪ .

وسوف لا نستفيد ، كل الافادة ، من هذه المقارنة إلا إذا أخذنا في الاعتبار نوعية الاستثمار الذي يتصل به كلا الرقمين : فالصين خططت طريقة تنميتها على أساس الاستثمار الاجتماعي ، بينما الهند خططت على الأساس المالي .

فالصين وضعت كل تبعيات التنمية على كاهل الشعب ، فعوضت بطاقاته الحيوية الموجودة وبقـدر الإمكان ، الطاقات الميكانيكية المفقودة ، حتى في المشروعات الكبيرة الحجم ، أي أنها عوضت ، بقدر الإمكان ، الإمكان المالي بالامكان الاجتماعي بصورة جعلتها رائدة العالم الثالث بلا جدال ، وجعلتها ، على العموم ، تحصل على خبرة فريدة في العالم من حيث توظيف الإنسان والتراب والزمان .

والعبرة في هذا ليست فحسب من الجانب الاقتصادي ، بل ومن الجـانب

التربوي ، لأن الانسان الذي يمارس هذا العمل المشترك يدرك من خلال ما يتحقق على يده في المزرعة أو في المصنع أو في ورشات التشييد ، أنه يستطيع فعلا تحويل الجبال مثل جدّه الاسطوري يوكنج (Yukong) بحيث يذوب في مفهومه المستحيل ، وتزول من نفسه العقد التي تعطل النشاط منذ المنطلق ، ومن فكره المسلمات الوهمية التي تضع على عمله نوعاً من الرصد يجعله عملا مشروطا ، أي مقيداً بشروط غير طبيعية .

فالعالم الإسلامي ليس بيده أن يغير أوضاعه الاقتصادية إلا بقدر ما يطبق خطة تنمية تفتق أبعاده النفسية ، وتخلصه من تركة عصر ما بعد الموحدين ، من خرافاتها ، وعقدها ومسلماتها الوهمية .

يجب أن تتضمن النهضة الاقتصادية هذا الجانب التربوي الذي يجعل من الإنسان القيمة الاقتصادية الأولى ، كوسيلة تتحقق بها خطة التنمية ، وكنقطة تلاقي تلتقي عندها كل الخطوط الرئيسية في البرامج المعروضة للإنجاز .

وتجدر هنا الملاحظة بأن برامج الاستثمار في البلاد الإسلامية ، لا زالت بعيدة على وضع الإنسان في هذه الرتبة ، كوسيلة تتغير هي ذاتها في فعاليتها بقدر ما تحدث من تغيرات في نطاق النمو الاقتصادي .

ويكفينا لتأييد هذه الملاحظة ، أن نلفت النظر الى المشروعات التي تنشأ فكرتها تحت شعار الاشتراكية أحيانا ، بينما نراها تدخل حيز الإنجاز على أساس الاستثمار المالي ، كأنما أفكارنا لا تستطيع بعدُ التفاعلَ مع الواقع .

وربما يُفسَّر هذا ، على نحو التفسير الذي قدمناه في كتاب سابق[1] لحالات شبيهة ، أي أن عسرنا النفسي ، لا يزال يضع فاصلا بين عالم أفكارنا وبين واقعنا الاجتماعي ، بحيث تفقد حتى أفكارنا المقررة في السياسة وظيفتها في التطبيق والعمل .

---

(١) كتاب « مشكلة الافكار في العالم الاسلامي » طبعة القاهرة ـ ١٩٧١

وإن كان هذا التفسير صحيحا ، نضيف : إن الأمر طبيعي . لأن مجتمعات أخرى ــ مثل الهند ــ تعاني نفس العرض المرضي[1] .

ولكننا لا نجد في ذلك عذرا للبقاء على ما نحن عليه ، وإنما نريد فقط أن لا يوضع المسلم تحت كابوس ، عندما نكشف على بعض جوانبنا المرضية .

بل يجب علينا ، خصوصا في هذا المجال الاقتصادي ، أن تكون أفكارنا متصلة بواقعنا : بحيث لا نقول بأفواهنا إن اثنين واثنين أربعة ، ثم ، في التطبيق، نتصرف كأنما تساوي ثلاثة .

فلا يكفي كذلك أن نشيد في عالم الاقتصاد بأفكار معينة ــ مثل الاستثمار الاجتماعي ــ إذا كانت مشروعاتنا تطبق ما يخالفها ، مثل استسلامها إلى سلطان المال .

(١) تدل على ذلك بعض التحقيقات تحت اشراف هيئة الامم على طرق الفلاحة في الهند ١٩٦٨

تحقيق الديناميكا الاقتصادية على أساس مبدئي

منذ عهد تقسيم العمل أي منذ بداية اقتصاد التبادل ، تركزت المجهودات المبذولة في تنشيط وتدعيم حركة مستمرة تقوم على توازن معين بين عمليتي الإنتاج والاستهلاك تتوسطهما كحلقة وصل عملية ثالثة هي التوزيع •

وإذا تأملنا شيئاً ما عبر حلقة اقتصادية كاملة (Circuit) نراه يتسم بوجه خاص بالطابع الذي تضفيه عليه عملية التوزيع ، فهي التي تطبع الحياة الاقتصادية، وتميز أسلوبها الخاص لأنها تحدد هدف الإنتاج من ناحية ورقعة الاستهلاك من ناحية أخرى ، بحيث تنشأ بواسطتها حركة التفاعل بين المنتجين والمستهلكين •

فهذا التفاعل هو ما يسمى الديناميكا الاقتصادية •

إننا عندما نحدد طبيعة الحاجة التي يلبيها الإنتاج نحدد طبيعة التوزيع وحجم شبكته • والحاجة من الوجهة الاقتصادية نوعان : الحاجة التي يغطيها مال (Solvable) ، والحاجة التي تغطيها إرادة حضارية ، مثل الإرادة التي فرضت الزكاة للفقير وللمسكين وابن السبيل الذين ليس لهم مال يغطون به حاجاتهم اليومية •

ويتقرر على أساس كيفيه تلبية الحاجة كل أسلوب الاقتصاد ، إما طبقاً لطبيعة المال الذي يقتضي نظماً خاصة بتوزيع محدود يحده الإمكان المالي ، او طبقاً لإرادة حضارية تفرض شبكة توزيع شاملة تشمل كل السكان منذ اللحظة الاولى •

فاذا تقرر هذا النوع الأخير لتلبية الحاجة ، دون اخضاعها لشرط الإمكان المالي ، نستطيع مبدئياً رسم شروط الديناميكا الاقتصادية في صورة مسلمتين :

١ ــ لقمة العيش حق لكل فم

٢ ــ العمل واجب على كل ساعد

فالمسلمة الأولى يفرضها الاختيار لمبــدأ معين يلتزمه المجتمع ويسجله في دستوره كأساس لعقده الاجتماعي[1] •

أما المسلمة الثانية فليست اختياراً بل هي ضرورة تفرضها المسلمة الأولى كشرط لاستمرار التفاعل بين الانتاج والاستهلاك ، تفاعلاً جدلياً نستطيع صياغته في صورة منطقية اذا قلنا إن لا إنتاج من دون استهلاك ولا استهلاك من دون انتـــاج •

ولكن هذه الصورة النظرية لترابط طرفي الديناميكا الاقتصادية لا تعني أن صورة التطبيق ستكون بسيطة •

إنه ليس يسيراً من الناحية الفنية أن نوفق بين الإنتاج والاستهلاك ، على أساس المسلمتين إذا لم نستوعب كافة الشروط النفسية والتقنية الضرورية لتحقيق عملية الانطلاق أو الإقلاع الاقتصادي (Décollage) في البلاد التي تعاني منذ أمد هذا الكساد للطاقات الاجتماعية الذي يطلق عليه اليوم اسم « التخلف » •

يجب أولاً على من يخطط لإطلاق هذه الطاقات الكاسدة ، أن يكون مقتنعاً بضرورة اطلاقها وبإمكانه دون شروط إضافية ، خارجة عن المسلمتين •

بينما تجدر الملاحظة بأن الاعتراض الأول ينشأ تجاه المسلّمة الأولى في صورة استحالة تطبيقها في البلاد التي تعاني في ظاهر الأمر نقصاً في التغذية ، بحيث لا يتصور المنطق الاقتصادي المعتاد أن هذه البلاد تتكفل حق لقمة العيش لكل فم •

وقد حدث لي أن سجلت مثل هذا الاعتراض من قبل أصحاب أفكار متنورة كنت أتحدث إليهم في هذا الموضوع ، عندما حللت بمصر سنة ١٩٥٦ ، فكان

---

(١) « العقد الاجتماعي » هو المصطلح الذي استعمله جان جاك روسو كعنوان لكتاب كان أثره كبيرا في توجيه الثورة الفرنسية •

يعترض على وجهة نظري بأن البلاد فقيرة ، لا تستطيع أن تتكفل بلقمة العيش لكل فم ، بينما كانت من الواضح أنها كانت تتحمل عبء كل الأفواه من دون مقابل في عملية الإنتاج أي أنها كانت في الواقع « تتكفل » دون أن تعود عليها فائدة لأن كل فم يتناول حتماً لقمة العيش ولو بالطرق غير المشروعة .

فالقضية ليست في الحقيقة ، قضية قصور في الإمكان ، بل قصور في التصرف والسياسة والتخطيط .

فالاعتراض لا يزيد ، هو الآخر على أن يكون نوعاً من الكساد في المجال الفكري ، يجب رفعه لتحريك الطاقات المعطلة الأخرى .

ونقول مرة أخرى إن مجرد رفعه لا يعني في التطبيق أن أمر مخطط اقتصادي شامل على اساس المسلمتين أمر بسيط .

فالانتقال من اقتصاد سائب — يسير كيفما اتفق له ، أو يسير طبقاً لمخطط يترك على الهامش بعض الطاقات الاجتماعية ، إلى اقتصاد يحقق تعبئة كل الطاقات — يقتضي عمليات تقنية ربما تقتضي أولاً تغيير خريطة الإسكان في البلاد، للتوفيق بين متطلبات التموين والعمل .

ولا يبدو هذا غريباً ، فهذا ما يحدث عرضاً أو قصداً ، في كل تخطيط شامل في مرحلة الطفرة أو فيما يسمى في الصين « الوثبة إلى الأمام » .

فألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية غيرت الى حد ما خريطة الإسكان داخل حدودها لتحقق الشروط الأولية لتطبيق مخطط الدكتور « شاخت » الذي استهدف لأسباب استراتيجية وفنية ، إشادة مراكز صناعية كبرى في مناطق جديدة لتيسير التموين في المواد الخام مع اقتصاد ما يمكن من الوقت ووسائل النقل .

فاستتبع هذا التغيير لخريطة الصناعة ، تغيير لخريطة الإسكان وخريطة التموين من الغذاء ، ولخريطة المواصلات .

وهذا الأمر هو ما يتكرر اليوم في الصين منذ بداية « الوثبة الى الامام »، وانني مع حرصي ككل مسلم على مراعاة شروط الفقه الإسلامي لا أرى مسوغاً لتدخل مذهبي في قضية ذات طابع تقني بحت . وهي تحت هذا الطابع لا تناقض الشرع كما لا تناقض الماركسية إلا من الناحية المذهبية ، عندما يحدد ماركس مرحلة التطبيق الذي نحلله في هذه السطور ، كغاية أخلاقية للتطور الاقتصادي الاشتراكي عندما يصير العمل والتوزيع قائمين على مبدأ : من كل بحسب طاقته ولكل بحسب حاجته .

بينما لا تقرر هذا التوزيع (لقمة العيش لكل فم) لمجرد غاية أخلاقية بل كنقطة انطلاق فنية وأخلاقية معاً يقرها ضمناً الإسلام في مبدأ الزكاة وتفرضها اعتبارات اقتصادية استثنائية ترمي إلى خلق جو اجتماعي تنمو وتتحرك فيه كل الطاقات في عمل مشترك من شأنه أن يغير الأوضاع النفسية في الفرد وملامح الحياة حوله .

بحيث يكون العمل المشترك أولاً وقبل كل شيء المدرسة التي تكوّن المسلم الجديد الذي يستطيع مواجهة كل الظروف الاستثنائية مثل التخلف لأن مدرسة العمل المشترك تعلمه أن الارادة إذا حركت الإنسان تجعله يكتشف الإمكان . فالوطن أو المجتمع المسلم الذي يتحول إلى ورشة ، سرعان ما يكتشف أن الإمكان الذي ينتظره مما في يد الغير لتغيير مصيره هو في يده منذ الآن .

ان الارادة تكتشف الإمكان .

هذا القانون في المجال الاقتصادي هو في المجال النفسي ما تشير إليه الآية الكريمة « إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » وما نعبر عنه في المجال الاجتماعي بقولنا : إن الإرادة الحضارية تصنع الإمكان الحضاري .

فالعالم الاسلامي متى تكونت لديه إرادة واضحة للتخلص من التخلف ، سيجد أولاً في المجال النظري أن اختياره ليس محدوداً بالرأسمالية ولا بالماركسية

وأنه بالتالي يستطيع التعويض للاستثمار المالي المفقود لديه بالاستثمار الاجتماعي الموجود على أساس المسلمتين المعروضتين في هذا الفصل سواء كان ذلك في نطاق مخطط مرحلي خاص بظروف ما أسميناه الإقلاع(Décollage) أم كان المخطط يعني ايضاً الاستمرار ، اذا ما رأى المجتمع مصلحته في ذلك .

وإذا كان هذا أو ذاك فالمجتمع العصامي الذي يقلع بمجهوده الخاص سيدرك ان القصور (Inertie) الذي يفرضه التخلف في المجال الاقتصادي إنما هو نتيجة لتصوره الأشياء لا لطبيعة الاشياء ذاتها وسوف يرى طاقاته الذاتية قادرة على تغيير كل الظروف في جو يسوده الإخاء والطمأنينة .

وإذا ما كان لنا درس نستخلصه من تجربة الصين فإنما هو أن المعارك الاقتصادية عندما تدور رحاها فهي تدور حول قطب القيم الأخلاقية ، وإن وَسَّعْنا المصطلح قلنا : حول القيم الثقافية .

والمجتمع الإسلامي أجدر من يحقق له وللإنسانية التجربة التي تعيد إلى عالم الاقتصاد أخلاقيته ويتلافى بذلك الانحرافات الإباحية التي تورطت فيها الرأسمالية ، كما ينجو من ورطة الماركسية المادية التي سلبت الإنسان ما يميزه عن الآلات والاشياء .

وأجدر من يقوم بهذه التجربة الرائدة للبلاد هي الجزائر وليبيا ومصر وسوريا التي دخلت فعلاً المعركة الاقتصادية على نهج معين تستطيع توسيع أفقه بخبرة جديدة وتطعيمه بروح اسلامية تعيد المال إلى وظيفته كخادم مطيع للمجتمع لا كسيِّد له وترفع عن الإنسان الأسر الذي قيدته به المادية الماركسية التي اقحمته في عالم الاقتصاد كمجرد آلة للإنتاج .

الأساس الأخلاقي لعمليتي الإنتاج والتوزيع

إن الأساس المذهبي الذي يقرره آدم سميث كقاعدة للديناميكا الاقتصادية، قد أطلق العنان لإرادة المال وفتح الباب لتصرفات الرأسمالية على حساب المصلحة العامة في المجال السياسي والمصالح الخاصة بالمنتجين والمستهلكين • فكانت النتيجة ماسة أيضاً بالجو الثقافي العام ، عندما أصبحت قاعدة (دعه يعمل دعه يسير) الأساس الذي يقوم عليه سلوك الأفراد باسم الحرية •

بل كانت النتيجة أعم من ذلك إذا ما اعتبرنا التطورات الخطيرة والأحداث الكبيرة التي غيرت وجه القرن العشرين على أنها مجرد انعكاسات ، في المجال الثقافي والسياسي لما كان يدور في عالم الاقتصاد •

إن اباحية الرأسمالية كانت التمهيد العملي للمادية الجدلية ، أي لحركة الإلحاد في العالم •

فالرأسمال قام بالتالي بدور الحاجب الذي فتح الباب أمام الثورة الشيوعية مهما يبدو في هذا التقرير من مناقضة ظاهرة •

هل أراد الرأسمال الانتحار أم أنه استسلم فقط لمنطق السهولة ؟ إن الوجه الأول لا يعنينا في هذا الفصل فحسبنا أن نقول إن المجتمعات تموت غالباً منتحرة•

وإنما يعنينا الوجه الثاني وهو أن من طبيعة المادة القصور الا في الحيوان ، وإذا تحركت المادة فإنها تتبع أيسر السبل : فالماء لا يجري من أسفل إلى فوق إلا اذا سلطنا عليه ضغطاً •

والإنسان مجبول أيضاً على اتباع المنحدر إذا لم تكن وراءه قوة دافعة إلى أعلى • وربما وجدنا توضيحاً وتأكيداً لهذه الملاحظة البسيطة في الآية الكريمة : « وهديناه النجدين ،•••، فلا اقتحم العقبة » البلد الآية ــ ١ ، ١١ •

فالإنسان يفضل بطبيعته المنحدر على العقبة ، إلا اذا حفزه أمر يجعله يقتحم العقبة ، ولم يكن المسلم عندما دخل المعركة السياسية ــ يطالب بحقوقه في أواخر القرن الماضي ــ سوى الإنسان الذي يتبع طريق السهولة الذي سيؤدي إلى تحقيق بعض الرغبات الرخيصة الثمن ، حيناً في الركض وراء استقلال لا تؤيده مقومات السيادة الحقيقية ، لأنه لم يجهد نفسه في التفكير فيها وحيناً في البحث عن وجود يتناقض مع شروط الاستقرار ومع مصالح عليا ، مثلما حدث بباكستان ، حيث تقرر وجود هذه الدولة على أسس خيالية وعلى نقيض مصلحة الإسلام •

وقد يسمى هذا الانحراف في المجال السياسي خطأً سياسياً ولكننا إذا تابعنا البحث عن سببه الحقيقي ، سنجده مستقراً في العالم الثقافي ، وفي الأساس الأخلاقي بالضبط •

ان المقاييس السياسية ، حتى اذا لم تتقرر بوضوح وبطريقة إرادية على أساس قيم أخلاقية ، لا تخطىء أو تصيب إلا بسبب طبيعة روابط الواقع السياسي مع القيم الأخلاقية •

فالسياسة التي تنهض أساساً بالمطالبة بالحقوق وتهمل جانب الواجبات ، لا تعدو أن تكون قد اتجهت هذا الاتجاه على أساس اختيار ضمني أو صريح ، بين مفهومين أخلاقيين : الواجب والحق •

وبمجرد اختيارها أو تفضيلها لأحد الطرفين تكون قد وضعت في أساس الحياة الاجتماعية كلها ــ بما فيها الاقتصاد والثقافة ــ علاقة جبرية بين الحق والواجب بحيث لو اصطلحنا على المدلول العام للمفهومين أن « الواجب » هو ما نعطيه (مثلاً للمجتمع) وأن « الحق » هو ما نأخذه وأنهما يمثلان على محور

القيم الجبرية قيمتين مختلفتي العلامة على طرفي الصفر ، نستطيع إذاً صياغة العلاقة بينهما في صورة متراجحة هكذا :

واجب + حق ⇋ صفر

ولا تتعدى حدود هذه العلاقة الجبرية الأخلاقية إذا نقلناها إلى مجال الاقتصاد بعد اصطلاحنا أيضاً على أن « الإنتاج » هو ما نعطيه للمجتمع وبأن الاستهلاك هو ما نأخذه بحيث تضم العلاقة الجبرية هاتين القيمتين الاقتصاديتين في صورة متراجحة ذات احتمالات ثلاثة كأي معادلة متراجحة .

انتاج + استهلاك ⇋ صفر

ويجدر بنا منذ الآن أن نلاحظ الترابط بين القيم الاقتصادية والأخلاقية هذا الترابط الذي أهملته الرأسمالية في نظرتها الإباحية الى الإقتصاد ، بينما نرى الرسول ﷺ يعطينا في قضية المتسول الذي أتى يسأل يوماً « لقمة عيش » كان من « حقه » أن يأخذها من المجتمع بنص من القرآن الكريم في الزكاة ، وكان النبي ﷺ أدرى الناس بتطبيقه ، كما كان ﷺ أجود من الرياح السخية في الربيع لتقديم هذه اللقمة لمسكين جاء يطلبها .

ولكن أعمال النبي ﷺ تشريع او عبرة لأمته فأشار الرسول على من حوله من الصحابة رضوان الله عليهم بأن يجهزوا هذا الفقير ليحتطب ، وأشار على الرجل بأن يحتطب ليأكل من عمل يده .

فإذا حللنا هذه القصة من حيث أبعادها الخلقية، نرى كيف يحل الرسول ﷺ أزمة اجتماعية تعرض عليه صورة متسول من المساكين ، فيفضل صلوات الله عليه حلها في نطاق « الواجب » على « الحق » أو اذا قدرنا الأبعاد الاقتصادية فإننا نراه ﷺ يفضل الحل في نطاق « الإنتاج » .

وكل مواقف الرسول ﷺ الأخرى تدعم هذا الاتجاه ، بل هذا التوجيه لأمته إن شئنا في مجال الأخلاق ، أو في مجال الاقتصاد .

كما نراه ، ﷺ في موقف آخر يعطي لصحابي يطلب ممن كان حاضراً ثم يتكرر الطلب فيتكرر العطاء ثم يتكرر الطلب والعطاء للمرة الثالثة ، ويأتي التوجيه في صورة بارزة فيقول ﷺ للطالب « ... إن اليد العليا خير من اليد السفلى ».

اليد التي تعطي خير من اليد التي تتقبل ، هذا هو التوجيه ، إن شئنا فسرناه خلقياً او اقتصادياً سواء .

والآن إذا عدنا إلى العلاقة الجبرية بين الإنتاج والاستهلاك ، واعتبرناها في ضوء ما قدمنا ، علاقة أخلاقية اقتصادية نستطيع النظر في احتمالاتها فنراها تدل على حالات ثلاث ، يحقق المجتمع إحداها حسب اتجاهه الثقافي .

فحسب تركيزه على مفهوم ، « الواجب » أو على مفهوم « الحق » تكون معادلته الاقتصادية إيجابية بفائض الانتاج على الاستهلاك ، أو متعادلة إذا استوى الطرفان . أو سلبية إذا كان الاستهلاك أرجح في الميزانية .

ففي الحالة الأولى يستطيع المجتمع استثمار فائض انتاجه في العمليات والميزانيات المقبلة فهو مجتمع نام .

وفي الحالة الثانية فان كفتي ميزانيته متعادلتان بحيث لا ترجح واحدة على الاخرى ، فهو لا يصعد ولا يهبط ، فهو مجتمع راكد .

أما في الحالة الثالثة فكفة استهلاكه أرجح لا يصعد ولا يستقر ، فهو مجتمع ينهار .

وتحويل التركيز من « الحق » إلى « الواجب » ليس بالأمر الذي يأتي عفوياً أو بالمصادفة لانه تحويل لعادات وطبائع منسجمة مع ما في الانسان من ميل طبيعي إلى منطق السهولة ، مدعماً من ديماغوجيا القرن العشرين التي نصبت من «الأنا» وثناً جديداً يعبده الفرد في المجال السياسي باسم الحرية ، وفي المجال الاقتصادي باسم الحقوق . وحتى في المجال الرياضي حيث يعبد « الأنا » المجسم في ملاعب

الرياضة • فتحويل التركيز الموروث ليس إذاً بالامر السهل بل لا يتأتى إلا بصراع مع كل التيارات التي تنمي الأنانية بشكليها : الأنا ونحن •

وربما تقوم ، في وجه ثورة ثقافية ـ من أجل تعـديل التركيز في صـالح الواجبات ـ ثورة مضادة لتدعيم البناء المنحرف •

فهذا ما حدث بالضبط في الصين عندما قامت فيها محاولة لتخفيف ضغط الحقوق على الإنتاج ، فسرعان ما قامت في وجهها مطالبة بمزيد من الحقوق ، في حصة الأرز مثلاً ، وفي الأجور ، وغالب الظن أن هذه المشاغبة كانت موجهة من الخارج من طرف جهات تريد تعطيل حركة التنمية فاستعملت ضد العمال القائمين بتنفيذ خطة « الوثبة إلى الامام » مافي نفوسهم من ميل طبيعي الى السهولة •

انه لمن أشد المكر أن يحطم الإنسان ، أو يعطل نفسه بيده ، دون أن يشعر لأن الماكر استطاع أن يخدعه بلغة الحقوق والحريات •

المعادلة البيولوجية والمعادلة الاجتماعية للفرد في التجارب الحديثة

يعرض لمجتمع أن يعد ، من أجل مشكلة ، ما يراه صاحب اختصاص لازماً وكافياً لحلها ، ثم يفاجأ بأنها لم تحل على هذا الأساس •

ونستطيع أن نقول إن المجتمع الأندونيسي عاش في أواخر الأربعينات مثل هذا الظرف ، وعاشه معه خبير يشار له بالبنان في مجال التخطيط الاقتصادي هو الدكتور شاخت •

ولا شك أن فشل مخططه في النهوض باقتصاد أندونيسيا كان أمراً لم يتوقعه، لما التزم فيه من دقة فنية من ناحية ، ولما توفر في نظره من وسائل مادية وبشرية كفيلة بتحقيقه • في رقعة منّ عليها الله بأخصب تربة تنبت من كل أنواع الخيرات، في مناخ يجعلها تنتج من ثمراتها في ثلاثة مواسم ، وأسكن فيها مئة مليون من العباد يعجب الإنسان من ذكائهم ومن ذوقهم الجمالي المرهف •

ومع كل هذه المعطيات فشل المخطط ، فشلاً ربما جعل صاحبه يراجعه ولكن لم يترك لنا الدكتور شاخت ، فيما أعلم ، نتيجة هذه المراجعة •

فيبقى لنا الحق إذاً في طرح سؤال : ما هو الأمر الذي تعثّر عليه مشروع شاخت حتى فشل ؟

إننا ، في الحقيقة ، نراجع تكوين شاخت كعالم اقتصاد تكونت خبرته في نهوضه بالاقتصاد الألماني الفترة ما بين ١٩٣٣ ـ ١٩٣٦ ، إذ كان المخطط يتطلب من تراب ألمانيا الفقير ومن استعدادات الشعب الألماني في كل شروط النجاح ، وقد

نجح فعلاً النجاح الذي خوّل ألمانيا أن تواجه اقتصادياً أقصى الظروف العسكرية والمدنية أثناء الحرب العالمية الثانية ، وتصمد فيها •

ولا شك أن شاخت وضع مخططه على الشروط التي يقدمها الشعب الألماني مباشرة وبطريقة آلية أثناء مرحلة التطبيق ، ثم لا شك في أنه طبق هذه الشروط آلياً في التجربة الاندونيسية ، أي أنه وضع مخططه على معادلته الشخصية كفرد من المجتمع الألماني ، بينما ستجري التجربة الأندونيسية بطبيعة الحال على أساس معادلة الفرد الأندونيسي بحيث تعثرت التجربة الأندونيسية على خطأ مخططها شاخت في تقدير المعطيات البشرية في المجال الاقتصادي ، لأن ذهنه يحمل لهذه المعطيات صورة واحدة تطبق في أي تجربة تجري داخل ألمانيا أو خارجها •

بينما الواقع الإنساني لا يفسر على أساس معادلة واحدة بل حسب معادلتين:

١) معادلة بيولوجية تسوي بين الانسان وأخيه الانسان في كل مكان ، بحيث يستطيع هذا كل ما يستطيع الآخر ، إلا فيما فضل فيه بعض الأفراد عن الآخرين •

٢) ومعادلة اجتماعية تختلف من مجتمع الى آخر وفي مجتمع واحد تختلف من عصر إلى آخر حسب الاختلاف في درجة النمو أو التخلف •

فأما المعادلة الأولى فهي موهوبة من الله الذي خلق الإنسان في أحسن تقويم وميزه على العالمين بالتكريم ، فهي منحة منه ، عز وجل ، إلى كافة البشر •

أما المعادلة الثانية فهي هبة المجتمع إلى كافة أفراده ، كقاسم مشترك يطبع سلوكهم ويحدد درجة فعاليتهم أمام المشكلات بصورة تميزهم عن أفراد مجتمع آخر ، أو عن جيل آخر من مجتمعهم إذا كان الفاصل الزمني كافياً لطبع المجتمع بأسلوب آخر يتفق مع معادلة اجتماعية أخرى •

ويجب القول إن مصادر المعادلة الاجتماعية ، من الناحية الاقتصادية ، اثنان : المجتمع الذي أسميناه القارة الاقتصادية الشمالية ، والذي أسميناه القارة

الجنوبية ، كلاهما يطبع سلوك الافراد فيه بدرجة معينة من الفعالية ، بحيث نستطيع ان نعتبر هذه الفعالية مقياساً لقدرة الفرد ، حسب بيئته ، على الهيمنة على أسباب الحياة الاجتماعية ، قدرة تختلف اليوم من محور واشنطن- موسكو (القارة الشمالية) حيث يسود الامكان الحضاري ، ومحور طنجة ــ جاكرتا حيث يفقد هذا الامكان كأنما تتدخل ضمناً مجموعة شروط أولية في تحديد مواقف الفرد أمام المشكلات وبالتالي في تحديد نتائج هذه المواقف .

فهذه المجموعة من الشروط تكوّن مانسميه المعادلة الاجتماعية التي تشرط بطريقة ضمنية مواقف الفرد ونتائجها ، بحيث تخضع هذه النتائج الى نوع من الحتمية ربما تمجها حساسيتنا .

ولكن لعلنا اذا أدركنا طبيعة هذه الحتمية ، ندرك مدى سلطاتها على تصرفنا في الوقت الراهن ، ومدى حريتنا معها اذا ما صممنا على تغيير معادلتنا الاجتماعية على الطريقة التي أتاحت تغييرها لمجتمعات اخرى ، مثل اليابان في أواخر القرن الماضي والصين في منتصف هذا القرن .

فلنفترض فرضين :

١) إن مولوداً أتى على محور واشنطن ــ موسكو : سيخضع قطعاً ، منذ اللحظة الاولى ، الى قانون الأعداد الكبرى ، أي الى القانون الاحصائي . إنه سيكون له ــ في التعليم ورعاية الصحة طفلا ، وفي العمل رجلا ــ حظ على نسبة نشر التعليم ، ورعاية الصحة والعمل على محور ولادته ، أي فوق ٩٠٪ .

٢) إن مولوداً أتى على محور طنجة ــ جاكرتا : سيخضع أيضاً الى القانون الاحصائي : أي إن مصيره سيتحقق على نسبة ما دون ٤٠٪ من التعليم ورعاية الصحة والعمل ، أي أنه سيتحقق على مستوى مواهبه المطابقة لمعادلته البيولوجية، ولكن على نسبة المعادلة الاجتماعية لمن سبقه في مجتمعه ، بحيث اذا ولد في الهند، مثلاً ، فان له ٢٥٪ من الحظ ان يكون منبوذاً و ٧٥٪ من الحظ أن يكون عاطلاً

عن العمل ، مهما كانت مواهبه الشخصية بحيث يتبين من خلال هذين الفرضين بأن تصرف الفرد مقيد بشروط اجتماعية سبقته إلى الوجود ، وبالتالي إن فعاليته مشروطة بمعادلة اجتماعية يجدها في مهده ، وهي تفرض على سلوكه نوعاً من الحتمية لا يتخلص منه إلا بعملية تغيير لمعادلته الاجتماعية ، كما حدث ذلك في اليابان أثناء ما يسمونه بالعهد الميجي ، وفي الصين أثناء الثورة ، والثورة الثقافية بوجه خاص .

فالشعوب التي تعيش على محور الشمال قد سوّت مشكلة المعادلة الاجتماعية بطريقة تلقائية ، مع التجارب التي تتابعت منذ بداية العصر الصناعي ، حتى أدت إلى ظهور تايلور الذي وضع مذهبه (التايلورية) كتتميم لما صنعته الأيام في جوهر المعادلة الاجتماعية التي كان هو نفسه وأفكاره في تنظيم الإنتاج، إحدى نتائجها .

ولم يكن الدكتور شاخت ، هو الآخر ، إلا إحدى هذه النتائج ، قد تلقى تلقائياً نفس المعادلة كأي فرد الماني ، وأصبح يطبقها تلقائياً حتى في غير مكانها ، مثلاً في مخططه الأندونيسي ، دون أن يفكر أن المجتمع الأندونيسي لا زال في حاجة إلى من يصنع له معادلة اجتماعية تخوله القيام بإنجاز أي عمل يقتضي نسقاً وتنسيقاً فردياً او جماعياً .

فنستطيع القول بأن مخطط شاخت قد فشل في أندونيسيا ، مع توفر كل الشروط الفنية والمادية ، لأنه فقد شرطاً ضمنياً ليس من اختصاص رجل الاختصاص في الاقتصاد أن يفكر فيه .

وإنما يبدو أن الدراسات التي قامت منذ العقد الأخير في مجال التنمية الاقتصادية في العالم الثالث ، بدأت خصوصاً بباريس ، كأنها تعني بهذا الجانب الذي نسميه المعادلة الاجتماعية ، مهما يكن الاسم الذي تخصصه لهذا الجانب ، ومهما كانت طريقة تفسره عندهم .

ومما يجدر بالذكر أن بعض الجهود من أبناء العالم الثالث بدأت تساهم في هذا الاجتهاد الجديد وتثريه بنتائج تجارب تفيد بفشلها أو بنصف نجاحها ، كالتجربة التي يذكرها بالتفصيل رجل اختصاص في الزراعة ، في الهند ، يذكر كيف عمل مع مستشارين فنيين من هيئة الأمم المتحدة ، طوال خمس سنوات ، تحققت فيها بعض النتائج الإيجابية على أساس الطرق الفنية التي طبقت أثناء إشراف المستشارين بينما تعود التجربة ، حسب تقرير الاختصاصي الهندي الذي نشير إليه ، إلى الطرق التقليدية فور انسحاب الخبراء الأجانب •

وإذا كانت هذه التجربة تعني شيئاً ، من الناحية التي تعنينا ، فإنما تعني أنها سارت على أساس معادلة اجتماعية خاصة بالخبراء الأجانب المشرفين عليها ، وأنها عادت تسير طبقاً لمعادلة أخرى، معادلة المجتمع الهندي، مجرد أن انسحب الخبراء•

وقد تتكرر هذه الظاهرة في صور مختلفة ، في كل مجالات النشاط ، حتى في المجال العلمي ، كما ذكر لي ذلك أحد إخواننا المهندسين الجزائريين يحضر رسالة دكتوراه بأوروبا ، وكانت بيني وبينه صلة فكرية ، بحيث سبق بيني وبينه حديث في الموضوع ، فأراد أن يذكر لي ما عنده شخصياً في مختبره إذ كان يلاحظ، رغم تفوقه من الناحية النظرية على زملائه ، أنه كان في الناحية التطبيقية ، أي من ناحية استخدام أدوات التجربة العملية ، يعاني شيئاً من عدم الثقة في تلك الأدوات، بحيث كانت عقدته أو عقده تعطل النتيجة أو النتائج التي يصل إليها عقله قبل الآخرين •

فهذه القصة هي أخت القصة التي يذكرها الإختصاصي الهندي ، رغم الاختلاف الظاهر بين المجالين ، فالقصتان لا تختلفان إلا في الشكل ، هذه كتجربة في مختبر مواد بلاستيك ، وتلك في مجال الإلكترون المطبق في الفلاحة ، ولا تختلفان في المصدر الاجتماعي ــ النفساني ، حيث تدل كل واحدة على أن تكوين الخبير الهندي والخبير الجزائري لم يمنحهما الهيمنة الكاملة على أدوات

عملهما العلمي بينما مستواهما العلمي النظري ـ على الأقل فيما يخص الخبير الجزائري ـ يبدو رفيعاً جداً .

ويجدر الذكر هنا بأنني كنت معجباً بالخبير الجزائري ، وهو يقص لي قصته ، إذ كنت أراه يشـعر كامل الشـعور بالعقدة التي كان يعانيها ، كمن يعيش محنة .

وعلى أية حال فالقصتان تعبر كلتاهما على أن العمل العلمي أيضاً يتطلب معادلة اجتماعية لا تتكون تلقائياً في المدرجات الجامعية ، بل يهبها المجتمع نفسه للأفراد ، بين العادات والتقاليد التي يفطر عليها الطفل منذ مهده ، ويحرم الطفل منها الذي يولد في مجتمع آخر لم تتكون فيه بعد معادلة اجتماعية ، أو فقدهـا لأسباب تاريخية ـ اجتماعية معينة مثل المجتمع الإسلامي اليوم .

إذا طرحنا مشكلة كيفية تكوينها ، نراها تتكون بطريقتين : إما أن تصنعها الأيام بتكرار التجارب التي تتحول بالتدريج الى عادات مستقرة تطبع تلقائيـاً السلوك الفردي والجماعي بطابع الفعالية وإما أن تتكون تحت إشراف إرادة هادفة تريد ما تفعل وتفعل ما تريد لمواجهة ظروف وضرورات قاسية .

فلا شك أن المجتمع الغربي يتمتع بمعادلة اجتماعية صاغتها بالتدريج الأيام، بل القرون ، وربما تكملها أفكار جديدة مثل أفكار تايلور في القرن الماضي .

أما المجتمع الصيني فإنه يصنعها اليوم بيده ، تحت إشراف إرادة متوترة ، أعني تحت ظروف قاسية تضع الضمير في كل فرد فيما نسميه « حالة إنقاذ » .

وقد سبق في المضمار المجتمع الياباني الذي صنع ، هو الآخر بيده معادلته الاجتماعية لمواجهة « حالة إنقـاذ » كان واجهها منـذ قرن ، عندما دق بابـه الكمودوربيري سنة ١٨٥٣ .

فالمجتمع الإسلامي محتار إذاً بين أمرين :

١) إما أن يترك الأيام تصوغ معادلته الاجتماعية أو تعيد صياغتها لتمكينه من مواجهة التحدي الذي يوجهه له عالم اقتصادي غريب عنه ، وهذا طريق طويل تعبّده تجارب ومحن مثل التي عاشها الخبير الجزائري في مخبره ، أو مثل التي عاشها الشعب الأندونيسي أيام تطبيق مخطط شاخت .

فهذه التجارب ، حتى الفاشلة منها ، تكوّن بتكرارها وبالتدريج العادات المستقرة التي تصير بالتالي « معادلة اجتماعية » تطبع النشاط بالفعالية الضرورية في عالم اقتصاد خاضع لمقاييس الضبط والإنتاج .

٢) وإما أن تطرح المشكلة صورة منهجية مثلما فعلت اليابان والصين ، أو مثلما فعل تايلور ومدرسته في الغرب الذي اكتملت معادلته الاجتماعية في صورة النظرية « التايلورية » .

فالعالم الإسلامي يواجه اليوم « حالة إنقاذ » أو ـ كما يقال في مصطلح العسكريين ـ يواجه « حالة طوارىء » تفرض عليه أن يتخذ قرارات صارمة في المجال الاقتصادي ، كما تتخذ قيادة عسكرية قراراتها لمواجهة ظروف استثنائية.

ضرورة الاكتفاء الذاتي والتطور من الاقتصاد الوطني إلى اقتصاد جهوي لتحقيق الاكتفاء

(Autarcie)

اكتشف العالم ، مع الاستعمار ، كل أنواع السيطرة من جانب القوي على الضعيف ، فهو يقيد حرية تصرفاته بقيود عسكرية ، واقتصادية ، ويحاول أحياناً إحكام شبكتها حتى من الجانب الروحي ، ببعثات تبشيرية لا همّ لها إلا تدعيم السيطرة بوسائل تخفى على الأبصار .

فاليوم ، في عهد تصفية الاستعمار تحت إشراف لجنة من هيئة الأمم تحمل هذا الاسم ، لم يبق ، على العموم ، مجال للسيطرة العسكرية على مصير شعوب العالم الثالث ، أي على أغلبية شعوب العالم الإسلامي ، ولكن الاستعمار استنبط طريقة تعويض للسيطرة العسكرية بسيطرة اقتصادية تخوله البقاء في مناطق نفوذه السابقة ، بل تخوله بسط نفوذ جديد لا يقابل بالرفض بل بالقبول والرضا والتعاقد .

هكذا نرى أن المظهر قد تغير ، حيث عوض الرجل المستعمِر السيف الذي كان بيده بعرق من زيتون ، رمز السلام ، بينما نشعر من خلال ما شاهدناه في حبك العلاقات الجديدة بين قارتي الاقتصاد ، أن شيئاً لم يتغير في أعماق ضمير رجل الشمال ، فهو ما زال على مذهب ليبنيتز (Leibnitz) الذي كان ــ وهو يضع الأسس الجديدة لعلم الرياضيات ــ يفكر أيضاً في احتلال مصر ، ويقدم من أجل ذلك تقريراً مفصلاً للويس الرابع عشر ، وما زال على مذهب ارنست رينان الذي

كان يرى « أن الاوربي خلق للقيادة ، كما خلق الصيني للعمل في ورشة العبيد ، وكل خلق لما خلق له » •

فتعويض السيف بعرق من زيتون لم يغير سوى المظهر •

إن أوروبا التي تكتلت في القرن الحادي عشر من أجل الزحف الصليبي ، وتكتلت في القرن التاسع عشر في الميثاق الاستعماري تحت إشراف بسمارك ببرلين سنة ١٨٨١ من أجل الزحف الاستعماري ، تعود اليوم إلى تكتل جديد في صورة « السوق المشتركة » في الظاهر من أجل الصمود في وجه الاقتصاد الأمريكي والياباني والصيني ، وفي الواقع من أجل الزحف الاقتصادي على مناطق الحضور الأوروبي سابقاً لترسي فيها دعائم وجود أوروبي جديد بوسائل الاقتصاد •

وعليه يترتب على كل من يهمه أمر النهوض الاقتصادي في بلد إسلامي أو في العالم الإسلامي على العموم ، أن يأخذ في الاعتبار الضرورات الداخلية ، كما بينا بعض ملامحها في الفصول السابقة ، كما يترتب عليه أن يأخذ أيضاً في الاعتبار الضرورات الخارجية ، كما نشير إليها في هذا الفصل •

يجب أن نصغي أولاً منطق القضية فنتساءل : ما هي حدود الإمكانيات الفردية ـ نعني بالنسبة إلى وطن بمفرده ـ لمواجهة الضرورات الداخلية والخارجية ؟

إننا نعني حدود حرية التصرف في الداخل ، في نطاق دفع الطاقات الاجتماعية على أساس المسلمتين المذكورتين في فصل سابق كشرطين ضروريين لدفع عجلة الديناميكا الاقتصادية ، ومن ناحية أخرى من أجل الصمود في وجه الزحف الاقتصادي من الخارج •

يجب أن نلاحظ أن شروط الاقتصاد التكاملي (Le outarcie) لا تتوفر إلا في أوطان معدودة مثل الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفييتي والصين •

فالولايات المتحدة مثلاً تستهلك ٩٥٪ من إنتاجها داخل حدودها ، أي أنها

تستطيع إلغاء علاقتها الاقتصادية مع الخارج دون أن يتصدع اقتصادها الا بنسبة ٥٪ ودون أن يشعر العامل بقطع العلاقات إلا على نفس النسبة •

وبعبارة أخرى ، فإن الولايات المتحدة تتمتع بالحرية الاقتصادية المطلقة ، على وجه التقريب ، وذلك بسبب اتساع رقعتها وقاعدتها الإسكانية (الديموغرافية) ، أي يُسرها من ناحية الثروة الطبيعية والعدة البشرية •

والصين ، بعد الثورة الثقافية ، أصبحت هي الأخرى ، تستطيع قطع العلاقات الاقتصادية مع الخارج دون تضرر ، على أساس من التقشف تفرضه ضروراتها الداخلية الحالية في مرحلة الإقلاع التي لا زالت تمر بها •

وكذلك الاتحاد السوفييتي ، على نسبة من اليسر أقل من أميركا وأكثر من الصين اليوم أما الأوطان الأخرى كلها ، فهي لا تستطيع حل مشكلاتها الاقتصادية كلها ، داخل حدودها الخاصة •

فاليابان رغم أنها الدولة الاقتصادية الثالثة ، لا تستطيع أن تقطع علاقاتها مع الخارج ، أي أن تكوّن داخل حدودها حلقة اقتصادية مغلقة ، إلا في حالات شاذة مثل ألمانيا التي استطاعت ، على الأقل في السنة الأولى من الحرب العالمية الثانية أن تعيش في اقتصاد مغلق ، أي مستقل (Autarcie) على أساس مخطط الدكتور شاخت •

والوطن الاسلامي الوحيد الذي يستطيع مواجهة الضرورات الداخلية والخارجية داخل حدوده ، هو دون أي شك أندونيسيا ، ومع ذلك رأيناها تفشل في تطبيق مخطط شاخت • لأنه طبق على أسس غير موضوعية ، أي على أسس موجودة في ألمانيا مفقودة في أندونيسيا ، كما بيّنا •

فيجب ان نمضي خطوة أخرى في تصفية منطق القضية : إن كل وطن ، مسلم أو غير مسلم ، يستطيع حل بعض مشكلاته داخل حدوده ، مثلاً كل ما يتعلق بالعدل والادارة والامن ، كما يستطيع حل مشكلات أخرى في نطاق تنظيم

جهوي ، مثل إنتـاج وتسويق البترول بالنسبة للدول العربية لو يتم اتفاقهـا بهذا الصدد ، ثم هناك مشكلات لا تحل إلا على مستوى عالمي مثل قضية السلم، وتنسيق البريد الخ .

فاتجاه الأوطان الأوروبية نحو فكرة تأسيس السوق المشتركة الأوروبية ، ما هو الا تقرير واقع ، يمليه تطور العلاقات الاقتصادية في العالم ، بعد تصفية الاستعمار ، أي بعد أن فقدت الدول الاوروبية ، مثل فرنسا وانجلترا وهولاندا ، الرقعة التي كانت في أفريقيا أو آسيا ، تكمل اقتصادها ، فاتخذت هذه الدول اتجاه الاقتصاد التكاملي لمواجهة ضرورات داخلية وخارجية جديدة .

واذا ما حللنا العوامل التي شجعت رؤساء دول أوروبية ، مثل الجنـرال دوغول على احتضان فكرة السوق المشتركة ، وعلى النضال في سبيلها على حساب بعض القيم التي كانت مقدسة قبل قرن ، مثل الوطنية المفرطة (Chauvinisme) سنجد أن أوروبا وجدت هذا التشجيع اولاً وقبل كل شيء في تراثها العتيد ، أيام كان شارلمان ، معاصر هارون الرشيد ، ينشىء ، على أساس العقيدة المسيحية الموحدة ، ما يسمى بـ « الامبراطورية المقدسة » .

وبالتالي نرى كيف أن أوروبا العلمانية ، المادية ، لا تخشى في سـبيل تنظيم اقتصادها تنظيماً جديداً أن تعود إلى عهدها القديم ، إلى عالم مقدساتها لتعزيز عالم مصالحها المادية .

كذلك نرى أن الدول المتقدمة لا تخشى أن ترجع أحياناً خطوة إلى الوراء من أجل تصحيح خطـأ أو تدارك إسراف ، بينما نرى أوطاناً متخلفـة يعتري مسؤوليها ومثقفيها الخجل اذا ما سمعوا كلمة عن ضرورة تلافي تفريط أو إفراط ، كأنهم من القوم الذين يشير إليهم القرآن الكريم : « كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه » (٥/٧٩) .

فاليوم نرى كثيراً من إخواننا في البلاد العربية الإسلامية يسمون المراجعة

رجعية ، دون أن يشعروا بأن تقدميتهم شاخت وهرمت ، قد أكل عليها الدهر وشرب ، لأنها فقدت ثقة الناس في مهدها ، في البلاد الغربية •

بينما الأوطان العربية والإسلامية على العموم ، أحوج من غيرها الى إعادة النظر في اقتصادها حتى لا تتبع قدوة أوروبا القرن التاسع عشر ، ثم تكتشف خطأها بعد قرن ، لتعود مرة أخرى ، بعد قرن ، لقدوة أوروبا القرن العشرين •

يجب على البلاد العربية بوجه خاص أن تعيد النظر في تنظيم حياتها الاقتصادية على شروط تحقيق حلقة اقتصادية كاملة داخل حدودها ، وأساساً على شروط الاستثمار الاجتماعي التي قدمناها في صورة مسلمتين ربما يكون تطبيقهما في حدود الوطن الواحد ، على درجة من الصعوبة ولكنها تنخفض بمقدار ماتتسع رقعة التطبيق •

فأمريكا لا تستطيع تحقيق شروط الحلقة الاقتصادية الكاملة بنسبة ٩٥٪ لو افترضنا أنها فقدت بعض ولاياتها : فأي تغيير في الخريطة الطبيعية ـ الإسكانية لوطن يغير قطعاً شروط تطبيق المسلمتين : ١) كل فم يأكل و ٢) كل ساعد يعمل•

وإذاً التغيير يحدث إلى أسوأ (حسب فرضنا بخصوص أمريكا) فإنه يحدث الى أحسن حسب فرض مناقض ، مثلاً بالنسبة إلى الرقعة العربية إذا ما توحدت وبقدر ما تتوحد هذه الرقعة أي بقدر ما تجمّع إمكانياتها وحاجاتها •

ولكن قضية مثل هذه لا يمكن الفصل فيها بالارتجال وإنما بالدراسة على الخريطة •

إن ليبيا ، على سبيل المثال ، لها متسع من التراب ، ومصر لديها فائض من العدة البشرية ، كما للكويت فائض من المال المعطل ، لو اجتمعت هذه العوامل الثلاثة في خطة تجريبية لأدرك العالم العربي كله أن شروط الإقلاع والاكتفاء الذاتي هي تحت يده عندما يريد النهوض الاقتصادي بتعميم التجربة الثلاثية التي أشرنا إليها ، حتى تصير هذه التجربة لبنة عربية في أساس الحضارة الإسلامية الجديدة •

إن العالم العربي يتمتع بإمكانيات اقتصادية مهملة مثل هذه الأراضي التي أنبتت الحضارة الانسانية الاولى على ضفتي الدجلة والفرات حيث ترعرعت أيضاً الحضارة الإسلامية الأولى بفضل الخيرات التي كان يمدها بها ، منذ خلافة عمر رضي الله تعالى عنه ، التراب المطعم بطمي الآلاف من السنين ، ذلك «السواد» الذي عاد مرة أخرى مستنقعات تنبت الحمى ، بعد أن كان ينبت الأقوات .

إن في استطاعة العالم العربي أن يعيد للتراب وظيفته الاقتصادية وذلك منذ اليوم ، وبوسائله الموجودة بيده منذ الآن ، حتى في الميدان الفني إذا قرر من ناحية أخرى استعادة العقول العربية المغتربة لأسباب مختلفة ، منها الأسباب الثقافية التي تتصل بفقدان المبررات الكفيلة بشد العزائم ورفع الهمم إلى مستوى المسؤوليات المنوطة بالعلماء والمثقفين في نطاق مشروع شامل تتحد فيه الأيدي والعقول والأموال في الرقعة العربية او في أكبر جزء ممكن منها بقدر ما تكتمل فيه شروط الاقتصاد التكاملي ، حتى يستأنس الناس ، والقادة بوجه خاص ، بأن الاوطان التي لا تستطيع مواجهة الظروف الاقتصادية العالمية بمفردها ، تستطيع الصمود لها والنمو إذا تكاتفت عقولها وأيديها وأموالها في ورشة عمل مشترك من أجل اقتصاد متحرر لا يخضع لضغط خارجي .

ومهما تكن من صعوبات في طريق إنشاء حلقة اقتصادية كاملة ، عربية في خطوة أولى ، إسلامية بالتالي ، سيكون تحقيقها أحسن دليل على الاعتدال في التفكير وفي التطبيق ، على نحو مما كان يشير إليه خروشوف في قوله « إن أحسن دليل على صحة أفكارنا لهو نجاحنا الاقتصادي » ، على شرط أن نغير في هذا الحكم كلمة « صحة » بكلمة « صلاحية » .

ففي نطاق هذه الأفكار التي تخضع الى تطبيق اجتماعي فالنتائج لا تترتب على « صحة » الأفكار المطبقة بقدر ما تترتب على « صلاحيتها » .

فحتى الشيوعية قد يكون لها آثار اجتماعية أعمق من أفكار هي أكثر

صحة منها اذا أسيء تطبيقها ، فإذا استطاعت أن تؤسس في الاتحاد السوفييتي حلقة اقتصادية تستطيع الانغلاق على نفسها ، بينما لا نرى العالم الإسلامي يسعى إلى تحقيق اقتصاد تكاملي ، فلا يعني هذا إلا أن الشيوعيين يطبقون الفكرة الماركسية بأكثر جدية مما يطبق المسلمون إسلامهم •

فالنتائج خصوصاً في الحقل الاقتصادي ، تتحقق على أساس عوامل اجتماعية صرفة تضفي على الأفكار المطبقة أكثر أو أقل صلاحية •

وحسبنا أن نقول إن الأسباب التي تطبع سلوك المسلمين بحيث تكون أفكارهم أقل فعالية في الحقل الاقتصادي من أفكار غيرهم ، نقول إنها أسباب مرحلية ، أعني ملازمة للمرحلة التاريخية التي يمر بها المجتمع الإسلامي ، اليوم •

وعلى المسلمين أن يتخلصوا منها في أوجز مدة ممكنة ، بالطرق التي يفرضها عصر تسريع التاريخ ، وهذا يعني ، في مجال الاقتصاد ، أن يوحدوا إمكانياتهم وحاجاتهم حتى يحققوا في أسرع ما يمكن شروط الاكتفاء الذاتي (L'antarcie) أي الحلقة الاقتصادية التي تستطيع الانغلاق على نفسها ، إذا ما اقتضت الضرورات الداخلية والخارجية ذلك •

خاتمة

إننا حاولنا ، فيما قدمنا ، أن نخلص الفكر الإسلامي من بعض العقد التي تستولي على اجتهاده في مجال الاقتصاد فتجمده ، لأنه يرى في هذا المجال حتمية اختيار ، لا فرار منه ، بين أفكار ونظم الرأسمالية والأفكار والنظم الناتجة عن المذهب الماركسي .

فحاولنا أن نبين أن هذه الحتمية ليس لها من مبرر سوى تسليمنا مسبقاً بأن ليس هناك مجال للاجتهاد في اكتشاف طريق ثالث ، بينما مجرد المراجعة لوظيفة المال في الاقتصاد ، بلونيه الرأسمالي والماركسي ، تكشف على آفاق جديدة في كيفية تشغيل الطاقات الاجتماعية ، آفاق يتأتى الانطلاق منها لاقتصاد يمكّن المسلم من مواجهة ظروف التخلف ، وضرورات العصر في الحدود المشروعة ، على سنة الله ورسوله .

لم يكن موضوعنا سوى محاولة فك قيود وضعتها أفكار أجنبيـة على اجتهادنا ، والسير في اتجاه جديد بعض الخطوات ، مثل التي سميناها الاستثمار الاجتماعي او مشكلة المعـادلة الاجتماعية ، حتى يألف فكرنا مواصلة السـير بخطوات أخرى ، ليس لدينا إمكان الآن سوى أن نلمح إليها .

وحتى لو كانت الخطوات التي سرناها ، مع القارىء في هذه الصفحات ، غير مجدية من الناحية التطبيقية ، هذا على أسوأ تقدير ، فإننـا مقتنعون بأن القضايا التي أثرناها وكيفية خوضنا فيها لا تفقدان الجدوى على الاقل كتمرين للفكر الإسلامي على حرية التصرف أمام معضلات الاقتصاد .

ان حركة الافكار ، مهما كانت وجهتها ، تدفع الفكر لتدعيمها او لتصحيحها، او حتى لمقاومتها ، وأعتقد أن الفكر الاسلامي مدعو الى خوض معركة كبرى لمواجهة تحدي عالم الاقتصاد •

فهذا الكتاب يدعوه الى خوضها كرجل حر لا يطأطيء الرأس لا أمام عجل الذهب ، ولا أمام زخرف القول الماركسي •

المحتوى